مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١٠٩

المعقودة يوم الخميس،
٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد أزاد	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد اشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

صون السلام والأمن: الجوانب الإنسانية للمسائل المعروضة على مجلس الأمن

00-33541

*0033541

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن: الجوانب الإنسانية للمسائل المعروضة على مجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي باكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبيلاروس، وجنوب أفريقيا، وكولومبيا، ومصر، والنرويج، والنمسا، والهند يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت. وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أحمد (باكستان)، والسيد فونسيكا (البرازيل)؛ والسيد مونتيرو (البرتغال)؛ والسيد ديميتروف (بلغاريا)؛ والسيد فانتسيفيتش (بيلاروس)؛ والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد فالديفيسو (كولومبيا)؛ والسيد أبو الغيط (مصر)؛ والسيد كولبي (النرويج)؛ والسيد فرانزلتر (النمسا) والسيد بال (الهند) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، إلى المراقب الدائم عن سويسرا لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى وفد اللجنة الأوروبية لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

والآن، نتناول موضوع المناقشة المفتوحة. ومن دواعي الشرف العظيم لي أن أتمكن من رئاسة المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن: الجوانب الإنسانية للمسائل المعروضة على مجلس الأمن". وموضوع المناقشة هام وذو علاقة بالأحداث الجارية.

إن ميثاق الأمم المتحدة يلقي على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وللوفاء بهذه الوظيفة في عالم اليوم، من الضروري اتباع نهج نشط واسع النطاق. والأسباب معروفة تماما. هناك مناسبات تؤدي فيها الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي إلى نشوب الصراع. وفي حالات كثيرة، تسوء الحالة تدريجيا وتتجسد أزمة إنسانية. والسلام من الصعب تحقيقه جنبا إلى جنب مع بقاء العوامل المسببة للصراع، وهناك أمور إنسانية من الضروري التعامل معها.

وفي عالم اليوم، يبدو أن قواعد الحرب قد تغيرت. وقد شهدنا في الماضي القريب كيف أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان عقّدت سيناريوهات الصراع. إن المدنيين وغير المتحاربين، وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال والضعاف، لا يستثنون من أكثر الأعمال الإجرامية وحشية. والاعتداءات على الأفراد الذين يقدمون المساعدة الإنسانية التي يحتاج إليها بشدة أصبحت مألوفة. وهم لا يزالون يحرمون من الوصول إلى الذين بحاجة إلى المساعدة وتنهب إمداداتهم. وكلما ازدادت التكلفة الإنسانية للحرب، تراجعت فرص الحفاظ على السلم والأمن.

وعلى المجلس مسؤولية التعامل مع هذه المسائل الإنسانية المتعلقة بحالات الصراع واتخاذ الإجراءات المناسبة. ونظر المجلس في هذه المسائل يرسي الأساس

لتلك الإجراءات في مجال حفظ السلام وبناء السلام. ومناقشة اليوم، كما أفهمها، محاولة لمناقشة المجالات التي ينبغي للمجلس أن يركّز عليها انتباهه والإجراءات التي يمكن أن يتخذها. ومسألة وصول موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الآخرين، والمكونات الإنسانية في اتفاقات السلام وعمليات حفظ السلام، والتنسيق بين مختلف العناصر الفاعلة ومسألة الموارد يمكن أن تكون بعض تلك المجالات. وأنا على ثقة بأنه سيكون هناك تبادل ثري للأفكار، وبأن المجلس سيتمكن من زيادة تركيزه على مجالات العمل المطلوبة.

وبهذه الكلمات القليلة، يسرني أن أدعو الأمين العام إلى الإدلاء ببيان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أحييكم، سيدي، وحكومة بنغلاديش، وممثلها الدائم لعقد هذه الجلسة المعنية بجانب حاسم من جوانب عملنا وبعثتنا الرامية إلى إنهاء المعاناة وتخفيف المصاعب في جميع أنحاء العالم.

وأود أولا أن أعرب عن أملي في أن تواصل هذه الجلسة التقدم الذي أحرز في الجلسة الأولى التي كرسها المجلس للأنشطة الإنسانية، والتي استضافتها البرازيل في كانون الثاني/يناير الماضي.

وتجارب العقد الماضي، من أفريقيا إلى البلقان إلى آسيا، علمتنا أن بعثتنا الإنسانية تبشر بخير أكبر وتنذر بخطر أكبر من معظم الأجزاء الأخرى من عمل الأمم المتحدة. وقد رأينا كيف أنه يمكن للعمل الإنساني أن ينقذ الأرواح، ولكننا رأينا أيضا كيف يمكن استغلاله والإساءة إليه من جانب الأطراف التي ترفض الانصياع للمبادئ الإنسانية الدولية، والتي تعقد العزم على تخريب هذا العمل خدمة لسياساتها الوحشية.

وإذ نجتمع اليوم، يتضح أن موزامبيق تشكّل لنا أقصى حالات الاحتياج الملح. وبرغم أن المساعدة المقدمة في بعض الأماكن كانت أقل مما يجب أو متأخرة أكثر مما يجب، فمما يسعدني أن المجلس بصدد معالجة محنة شعب موزامبيق، وأن الاستجابة العامة كانت سخية جدا.

وموزامبيق اليوم أشد الحالات إلحاحا. وطيلة العام الماضي، كان العالم يواجه حالات طوارئ إنسانية بدا أنها تزداد ضراوة وألما، من البلقان إلى السودان، ومن فنزويلا إلى أفغانستان إلى وسط أفريقيا. والحروب والكوارث الطبيعية، التي كثيرا ما امتزجت امتزاجا رهيبا، لا تزال تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح، ومعاناة شديدة واضطرابات ضخمة لدى الشعوب والجماعات. إن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الفعالة اليوم أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى.

وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا في جميع هذه الحالات، هل نفعل ما فيه الكفاية؟ وهل نقدم المساعدة إلى مَن يحتاجون إليها إلى أقصى حد، أم إلى أقرب من نصل إليهم؟ وهل المعونة التي نقدمها المعونة الصحيحة للحالة الطارئة التي نعالجها؟ وهل تؤثر على الصراع بطريقة قد تديمه بدلا من أن تنهيه؟ هذه هي الأسئلة التي ينبغي لنا أن نواصل توجيهها لكي نضمن أننا نقدم أفضل المساعدات الإنسانية وأكثرها فعالية. وينبغي لنا أن ندعم قدراتنا بغية تقديم الغوث للضحايا، إلا أنه يجب علينا أيضا أن نرسم استراتيجيات أكثر فعالية لكي نمنع ظهور حالات الطوارئ في المقام الأول.

وقد عرضت مؤخرا، في تقريري السنوي عن أعمال المنظمة حالة رسم سياسات مجدية التكاليف للوقاية لكل من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. وقمت، داخل الأمم المتحدة، ببذل جهود ضخمة لإقامة إطار، يضم المنظومة كلها، للإنذار والعمل الوقائي.

والواقع أن المعونة الإنسانية لا توجد في فراغ. وفي بعض الحالات - مثل حالة موزامبيق اليوم، أو حالة الفيضانات في فنزويلا أو الزلزال في تركيا في العام الماضي - نواجه كوارث طبيعية فعلية. ولكننا، في حالات أخرى، نواجه كوارث من صنع الإنسان، من الواضح أنها تنبع من الحروب والاستبداد. وقد تعلمنا، من البحيرات الكبرى إلى البوسنة، أنه في حين أن الحاجة الإنسانية مقدسة، فإن هناك مشكلة إنسانية أيضا. وهذه هي المشكلة التي كثيرا ما تجبرنا على تقديم الغذاء والكساء ليس لضحايا الصراعات فحسب، بل ولمن أثاروها أيضا. وهذه هي المشكلة التي كثيرا ما تسمح للمتحاربين بأن يستخدموا المعونة الإنسانية والمتلقين لها بوصفهم أدوات في الحرب. وهي المشكلة التي تحول في بعض الأحيان المخيمات المنشأة للمحتاجين والضعفاء إلى أوكار

للمتطرفين وقواعد يستمرون منها في ارتكاب أعمال الكراهية. وهي المشكلة التي توضح، في نهاية المطاف، أن تقديـــم المساعدة الإنسانية ليس بديلا للعمل السياسي.

لكن الأمر الذي ظهر بوضوح هو أن هذه المعضلات الإنسانية زادت من أهمية المهمة الإنسانية بدلا من أن تقلل منها.

واليوم، أود أن أؤكد على ثلاث مسائل رئيسية تواجه العمل الإنساني. أولا، كيف يمكن لعمل كهذا أن يسهم مساهمة إيجابية في الجهود الرامية إلى استعادة السلم والأمن وصونهما. وثانيا، كيف يمكن لنا أن نسهم في إحــــراز تقدم في دمج العناصر الإنسانية والعناصر السياسية - العسكرية في عمليات السلام. وثالثا، كيف يمكن أن نضمن احترام الأساس القانوني والمبدئي للعمل الإنساني.

من الواضح أن الأسباب الإنسانية والأمنية في العديد من الحالات هي واحدة، أو أن أحدها ينبثق من الآخر. ومن الواضح على نحو مماثل أنه اذا كان الصراع والحرب يشكلان السببين الرئيسيين للأزمات الإنسانية، حيث ينطوي ذلك على انتهاكات حقوق الإنسان ويؤدي إلى تشريد السكان بأعداد كبيرة، فإن الأزمات هي التي تديم في الغالب حالة انعدام الاستقرار.

ولا توجد أمثلة أكثر وضوحا على هذه الحلقة المفرغة والعنيفة مـــن الأزمة الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأزمة في أنغولا. فالأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أدت إلى توريط عشر دول ونيف وأكثر من ٥٠ مليون نسمة، وتكمن جذورها في الأزمـــــــة الإنسانية التي تعصف بمنطقة البحيرات الكبرى.

ولذا فإن من الواضح أن العمل الإنساني لا يؤدي إلى حماية ضحايا الصراع من إنزال المزيد من الخسائر والمعاناة بهم فحسب، بل يمكن أن يسهم فعلا في صون السلم والأمن. وهذا صحيح من الناحيتين السلبية والإيجابية. فمن الناحية السلبية، يمكن أن يؤدي الدعم الضعيف للعمل الإنساني إلى الإبطاء في عمليات إعادة دمج اللاجئين، وإلـــى نقص في المساعدة الكافية للمحاربين المسرحين، والفشـــــل في استعادة ضمان الأرزاق أو إعــــادة بناء المجتمعات. ومن الناحية الإيجابية، فإن العمل الإنساني الفعال لمساعدة السكان المدنيين يمكن أن يمنحهم الشعور بالاستقرار، ويستعيد الاحترام لحقوق الإنسان ويرسي الأساس لتحقيق المصالحة.

ومـــــن الأهمية بنفس المقدار النظر المبكر في الشواغل الإنسانية عندما يجري التفاوض بشأن اتفاقات السلم الشاملة، وكذلك في بعثات حفظ السلام. وهذا يساعد في ضمـــــان وجود تخطيط مسبق كاف بشأن الجانب الإنساني في العمليات التي يضطلع بها لتنفيذ اتفاق معين للسلام، وأنه يمكن الاضطلاع بجهود مبكرة لتعبئة الموارد من أجل الإنعاش فور انتهاء صراع ما، وهذا ضروري اذا أريد استتباب سلام دائم.

وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يتوقف نجاح اتفاق للسلام على الأقل جزئيا، على العمل الإنساني، بما في ذلك السماح للاجئين بالعودة أو إعادة توطين الأشخاص المشردين؛ وتقديم المساعدة للمحاربين المسرحين؛ واستعادة توفير أسباب الرزق للناس الذين تضرروا بالحرب؛ وتقديم وسائل بديلة للمقاتلين من أجل كسب رزقهم. وهناك في الفترة الأخيرة أمثلة على أن العمل الإنساني ساعد في ترسيخ اتفاقات السلام تتجلى في موزامبيق وكمبوديا وأمريكا الوسطى؛ وفي الفترة الأكثر قربا في غينيا - بيساو؛ ويؤمل تحقيق ذلك في سيراليون.

وأعتقد أيضا أننا يجب أن نكرس أنفسنا من جديد لضمان صون واحترام وتعزيز الأساس الأخلاقي والمبدئي للعمل الإنساني. والإطار القانوني للعمل الإنساني في الحــــرب تنص عليه المعايير العالمية الواردة في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

والغـــــرض الأساسي من هذه المجموعة المتشابكة من التشريعات يتمثـــــل في ضمان حماية المدنيين من أثر الحرب، وعندمـــــا لا يتحقق ذلك، يتعين تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الضحايا واحترام حقوقهم الأساسية. ويتعين علينـــــا أن نفعل المزيد من أجل ضمان فهم هذا المبدأ وتطبيقه في كل جزء من أجزاء العالم.

أخيرا، أود أن أدلي ببضع نقاط عن مسألة ذات أهمية حيوية هي الموارد. لقد قلت إن الدعم غير الكافي

للعمل الإنساني قد تترتب عليه آثار ضارة، سواء من خلال تعريض المدنيين لخطر ازدياد المعاناة أو من خلال تقويض المساهمة الإيجابية للعمل الإنساني في تحقيق السلم والاستقرار.

ويمكن لمجلس الأمن أن يعزز من دعمه للعمل الإنساني بطرق ثلاث على الأقل. أولا، يمكن أن يمارس الضغط على الدول الأعضاء لكي تلتزم التزاما كاملا بتقديم الدعم المادي الضروري للبرامج الإنسانية، وأن الجهود التي بذلها المجلس مؤخرا للاضطلاع بذلك في حالة أنغولا أدت إلى تحقيق نتيجة إيجابية مباشرة. وثانيا، يمكن للمجلس أن ينظر في إدراج أحكام في ولايات بعثات حفظ السلم تنص على توفير التمويل في المراحل الأولى من عملية إعادة التعمير واستعادة حكم القانون بعد الصراع. وثالثا، يتعين على المجلس أن يتصدى لحقيقة أن أنشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع يعوقها بصورة روتينية انقطاع تدفق الموارد، مما يؤدي إلى قيام هوة بين تقديم المساعدة الإنسانية المباشرة واستعادة عمليات التعمير والتنمية الطويلة الأجل.

والحقيقة المؤلمة هي أن اتفاقات السلام العديدة جدا التي يتم التوقيع عليها تنهار قبل أن تدخل حيز النفاذ، أو ترتد إلى صراع بعد التنفيذ الأولي، ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم توفر الموارد الكافية لتعزيز الانتعاش والاستقرار الأساسيين في مرحلة ما بعد الصراع. ويجب على المجلس أن يجد الوسائل التي تحول دون وقوع هذا النمط المأساوي والمدمر من الأحداث.

في الختام، اسمحوا لي أن أعبر عن الامتنان للمجلس لاسترعائه انتباه المجتمع الدولي للتحديات التي تواجه العمل الإنساني. ويحدوني الأمل، من الآن فصاعدا، أن يتم إدماج الشواغل الإنسانية دمجا كاملا في جهود المجلس لتعزيز السلام والأمن. وبذلك فقط يمكننا أن نأمل أن نسيطر تماما على التحدي الإنساني ونضمن وصول مساعدتنا إلى أولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى حكومة بنغلاديش. لقد تكلمتم، السيد الأمين العام عن المعضلة الإنسانية. وغرض مناقشتنا اليوم، كما بينت، هو التصدي لهذه المعضلة. وإنني متأكد بأن ما قلتموه عن الإجراءات الملموسة سيتردد صداه في أنحاء العالم.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إنه لمدعاة لسرور عظيم أن نراكم، سيدي الوزير، تترأسون أعمال المجلس اليوم، وأن نسمع أيضا بيان الأمين العام، الذي يتسم بالأهمية وحُسن التوقيت، في مستهل هذه المناقشة الهامة. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر وفد بنغلاديش، على عقد هذه المناقشة بشأن الجوانب الإنسانية لمسائل معروضة أمام المجلس. وإننا نشيد بقراركم بتناول هذا الموضوع الهام أثناء رئاستكم، وإننا نعترف بالتزام بنغلاديش الطويل والثابت بالمبادئ الإنسانية.

إن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للسكان المتضررين من الحرب ظل وسيظل ذا أهمية أساسية لكندا طوال فترة ولايتنا في مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن تنفيذ نهج شامل تجاه منع الصراع يظل أفضل وسيلة لحماية المدنيين وتعزيز التنمية المستدامة، فإننا نقر بأن عشرات الصراعات العنيفة لا تزال مستمرة، وعلى المجلس أن يكون مستعدا للاستجابة السريعة للحالات التي يكون فيها السكان بحاجة ماسة - بدعم فرص حصولهم على الحماية والمساعدة وبوضع حلول سياسية لمعالجة أسباب الأزمات الإنسانية.

والواقع أن العمل الإنساني لا يستجيب إلى أسباب الصراع ولكن إلى احتياجات الضحايا. ولذا من الأساسي أن تُضاهى الجهود الإنسانية بعمل مماثل من الجهات السياسية الفاعلة، ولاسيما مجلس الأمن، لمعالجة وتسوية الصراع. وهذا يتسم بأهمية خاصة لأن أغلبية العمل الإنساني الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى إنما يجري الاضطلاع به في غياب عمليات دولية لحفظ السلام أو دعمه أو غير ذلك من أشكال المشاركة الدولية.

(تكلم بالانكليزية)

والعمـــــل الإنساني المتعلق بدعم المحاصرين في مناطق الحرب يستند إلى القانون الإنساني الدولي والممارسة في هذا المجال معا. وحق الأفراد في الحماية الجسدية والمساعدة الإنسانية، على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة مسألة أساسية. وقد أخطِر

مجلس الأمن مرارا وتكرارا عن حالات تعمدت فيها أطراف الصراع تقييد وصول المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة المنقذة للحياة. وقد لاحظ الأمين العام أن العمل الإنساني الفعال والمقدم في حينه يتطلب الوصول غير المعاق إلى أصحاب الحاجة. ولذا تعتقد كندا اعتقادا راسخا أنه يجب على المجلس أن يظل متيقظا وقويا في دعوة جميع الأطراف إلى كفالة الوصول الكامل وغير المعاق إلى السكان المتضررين، بما في ذلك من خلال التفاوض بشأن ترتيبات خاصة ومدونات للسلوك. وحيث تفشل مفاوضات الجهات الإنسانية الفاعلة مع أطراف الصراع ويظل السكان المدنيون يتضررون، يجب على المجلس أن يكون مستعدا لاتخاذ المزيد من الإجراءات الملائمـــــة، معتمدا على مجموعة الأدوات المتنوعة الموجودة تحت تصرفه.

وفي الحالات التي يُتخذ فيها قرار للدفع قُدما بعملية للأمــــم المتحدة لحفظ السلام أو دعمه، يكون التنسيق بين أذرع منظومة الأمم المتحدة السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية أساسيا تماما. وإن تعدد الجهات العاملة في الميدان يشكل تحديا صعبا بصورة متزايدة، وخاصة عندما تأتي من مثل هذه الثقافات المؤسسية المتنوعة. ونرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز خطوط الاتصال فيما بينها وزيادة تقاسمها للمعلومات، وبالتالي تحديد العلاقات بصورة أفضل بين الممثلين الخاصين للأمين العام ومنسقي الشؤون الإنسانية، وكذلك العلاقات بين حقوق الإنسان والمكونات الأخرى لبعثات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نشجع الاستمرار في اتخاذ خطوات لتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى وكذلك المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ويتمثل التحدي الرئيسي في تحديد هياكل التعاون التي تشجع العمل المتكامل والفعال والتي تستفيد أيضا من جوانب القوة في مختلف الفاعلين بدون التضحية بمزايا الاستقلال والمرونة والتخصص. وقد أظهرت البعثات خلال السنوات العديدة الماضية أن أي خلط بين التفويضات السياسية والعسكرية والإنسانية يمكن أن يكون له أثر سلبي على ما هو مُتصور من نزاهة الجهات الإنسانية الفاعلة والعمل الإنساني. ويلزم مجلس الأمن أن يضمن إعطاء مكونات هذه البعثات المعقدة ولايات واضحة مع الموارد الكافية لاستيفاء أهدافها - وهذه نقطة أوضحها الأمين العام بجلاء تام قبل لحظات.

وتؤيد كندا بقوة الإشارة الواردة في البيان الرئاسي الذي سنصدره في وقت لاحق اليوم إلى ضمان إدراج الاعتبارات الإنسانية في مفاوضات واتفاقات السلام. وهذا لا يشمل أحكاما تتعلق بسجناء الحرب فحسب، ولكن أيضا، من بين أمور أخرى، تتعلق بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بما في ذلك الجنود الأطفال؛ وعودة اللاجئين والمشردين داخليا بأمان وكرامة؛ وحماية الأقليات وتعزيز حقوق الإنسان؛ وإيجاد آليات لمعالجة الإفلات من العقاب وتعزيز الحكم الرشيد. وقد ثبتت أهمية هذه العناصر في التجارب الأخيرة، بما في ذلك، على سبيل المثال، في أمريكا الوسطى، وكمبوديا وموزامبيق.

وأخيرا، فإننا نوافق أيضا على أن الدعم الكامل والمقدم في حينه للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية مسألة حاسمة لضمان أن تكون للسلام فعلا قدرة ذاتية على الاستمرار. ومرة أخرى تمثل أهمية اعتماد نُهج شاملة ومرنة تجمع بين الأبعاد السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان مسألة أساسية. وكما رأينا في سيراليون وكوسوفو وتيمور الشرقية يتسم توقيت التدخلات بأهمية أساسية، ويجب أن يبدأ مباشرة التخطيط وترتيب الأولويات لدى المناصرين وفيما بينهم - من الأمم المتحدة وغيرها - وأن يحدد المسؤوليات بوضوح على الصعيد الميداني. ونوافق على أن المانحين الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يجب أن تبقى مرنة وتغتنم الفرص لابتدار تخطيط البرامج أثناء حالات الطوارئ لتيسير الانتقال إلى مرحلة التعمير وإعادة البناء والتنمية. ويجب أيضا أن نتعرف على القدرات المحلية الموجودة ونستغلها ونعززها. ومشاركة القواعد الشعبية شرط ضروري تماما للسلام والتنمية المستدامين، ويجب علينا أن نضمن سماع أصوات الجماعات المحلية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة، وعلى جميع الأصعدة وفي جميع المراحل، من الإغاثة إلى التنمية، يجب أن تشجع باستمرار. وينبغي للمجتمعات في نهاية الأمر أن تمتلك زمام هذه المبادرات وأن تكون مسؤولة عن إدارة شؤونها الخاصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، معالي الوزير، على حضوركم هنا معنا لتترأسوا هذه المناقشة، التي أخذتم فيها زمام المبادرة، وهي مناقشة تتناول كل الجوانب الإنسانية من أنشطة المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ومن خلاله، جميع إدارات الأمانة العامة التي تسهم إسهاما كبيرا في الإعداد لعملنا، وخاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يُطلعنا بصورة منتظمة على الجوانب الإنسانيــة فــي الحالات التي يتعين علينا التعامل معها.

وأود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على البيان الذي أدلى به للتو. ونلاحظ أهميته، ونود أن نقول إننا نتفق مع الملاحظات التي أبداها.

وسأختصر قائلا إن الوفد الفرنسي يؤيد مسبقا البيان الهام الذي سيدلي به بعد قليل ممثل البرتغال التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشير إلى أن فرنسا توافق أيضا على مشروع البيان الذي يقترح الرئيس اعتماده في نهاية هذه المناقشة. فمشروع البيان يتناول، بمبادرة منه، مختلف جوانب المسائل الإنسانية عموما التي عالجها المجلس بالفعل في مناقشاته السابقة لهذا الموضوع. وتلك المسائل هي المسائل التي ينبغي أن نبقيها في بالنا عندما يطلب منا اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن التصدي لحالات ترتكب فيها انتهاكات للقانون الإنساني الدولــي وحقـــوق الإنسان وتهدد السلم والأمـــن الدوليين - في تيمور الشرقية على سبيل المثال. وتقع على عاتق المجلس إذا المسؤولية عن مواصلة معالجـــة الحالات الإنسانية بجميع جوانبها فـــي الأنشطـــة التي يضطلع بها - كما الحال في العراق.

وأود أن أؤكد على ثلاثة مواضيع ينبغي لمجلس الأمن أن يبقيها في باله عندما يعالج حالات محددة. أولا، يتعين علينا في المجلس أن نعالج الأزمات الإنسانية في الوقت المناسب؛ وإلا فإنها ستتفاقم ويصبح إيجاد حل لها أمرا أكثر تعقيدا. وأشير مثالا على ذلك إلى الحالة في زائير الشرقية بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. كان المجلس حينئذ قد بدأ العمل على إيجاد حل واتفق على مقترحات أيدتها فرنسا بدعم نشط جدا من كندا. بيد أن المجلس في النهاية لم يتابع تلك المقترحات التي كان قد اتفق عليها في خريف عام ١٩٩٦. والعملية التي خطط لها من أجل نشر قوة لحماية المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين لم تحصل.

واليوم، نرى للأسف العواقب التي ترتبت على تقاعسنا عن العمل والتطورات الحاصلة في المنطقة تحملنا على العمل في ظل ظروف أكثر صعوبة بكثير، في أماكـــن كان يمكن لتدخلنا السابق أن يجنبنا انتهاكات للسلم والأمن الدوليين، ويساعدنا على إنقاذ أرواح بشرية. وهذا إذا مثال على ضرورة أن يعمل المجلس بسرعة عندما يسترعي انتباهه إلى حالة إنسانية خطيرة.

ثانيـــا، إن معالجة الجوانب الإنسانية للأزمات ليست بديلا من العمل السياسي، ومن التصدي لأسباب هذه الأزمات. وينبغي ألا نخلط بين الاستجابات الإنسانية وبيـــن ردود الفعل العامة ذات الطابع السياسي وهو ما يتوجب علـــى مجلس الأمن القيام به. إن التخفيف من معاناة المدنيين أمـــر ضروري، وهو مهمة من مهام وكالات الأمـــم المتحدة والمنظمات الإنسانية بيد أن هذا ليس كافيا، وينبغي ألا يتنصل المجلس من مسؤولياته عـــن التصدي للأزمات والصراعات.

أخيرا، يمكن للأزمات الإنسانية أن تبلغ درجة خطيرة، مثلما تم التأكيد عليه للتو، إلى درجة أن الاستجابة لها لا تكون إلا سياسية، وقد يتطلب في ظل بعض الظروف، استعمال القوة أيضا لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة على نطاق واسع. وتلك الانتهاكات هي بحد ذاتها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وهي بالتالي تبرر تبريرا كاملا اتخاذ هذا الإجـــراء، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. تلك هي الحالة التي كانت سائدة في كوسوفو. وفي ظل هذه الظروف، لا يسع المجلس إلا أن يضطلع بمسؤولياته الموكلة إليه بموجب الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا كبير الشرف أن نجلس معكم هنا اليوم، سيدي الرئيس، ويسرنا أنكم تجشمتم عناء السفر من بنغلاديش لترؤس مجلس الأمن ولمواصلة التقليد الذي اتبعه وزير خارجية الأرجنتين في الشهر الماضي، ونائب الرئيس غور، ووزيرة الخارجية أولبرايت في كانون الثاني/يناير.

إنها لمناسبة ممتازة أن أعبر لكم، سيدي الرئيس، عما يقوم به السفير تشودري ووفد بنغلاديش بأكمله من عمل طيب هذا الشهر، لا سيما في وضع مشروع البيان الهام لهذا اليوم. ووجودكم هنا، سيدي، دلالة على الالتزام العميق لبلدكم بالمسائل الإنسانية، وعلى التزامكم الشخصي بتحسين سبل قيام المجتمع الدولي بمعالجتها.

وعلى الصعيد الوطني، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا بالنيابة عن الرئيس كلينتون مدى شوقه إلى زيارة بنغلاديش بعد ١١ يوما. فهو يتطلع إلى إجراء حوار مثمر ومنتج حول السبل التي يمكن لبلدينا أن يعملا فيها معا من أجل النهوض بمصالحنا المشتركة. وأعتقد أن الفرصة ستسنح له، اذا حالفه الحظ، كي يتذوق بعض الحلويات البنغلاديشية التي تذوقناها جميعا بتاريخ ١ آذار/ مارس وقدمها لنا السفير تشودري عندما تسلمت بنغلاديش رئاسة المجلس.

إن البيان الرئاسي اليوم مهم لأنه يبين انخراط مجلس الأمن في إحدى أكثر الحالات مأساوية وصعوبة في العالم اليوم. فمن البوسنة إلى كوسوفو إلى تيمور الشرقية وسيراليون والكونغو، تواجه الأمم المتحدة تحديين يتمثلان في الحفاظ على السلم وتقديم المساعدة الإنسانية. وهذان الهدفان لا ينفصمان. والواقع أن أحدهما يعزز الآخر. ومشروع البيان الرئاسي يعترف بالعلاقة الوثيقة بين الصراعات والأزمات الإنسانية. وعلى الرغم من أن أولويتنا الأولى يجب أن تتمثل دوما في منع الصراعات، فإننا يجب أن نكون أيضا على استعداد للتصدي بفعالية للأزمات الإنسانية اذا فشلنا في منع الصراع لذلك يتحتم علينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تضمين جهودنا التخطيطية الاحتياجات الإنسانية.

ويجب أن نحدد احتياجات ومهام حفظة السلام وعمال تقديم المساعدة الإنسانية على التوالي. ونحن نخطو اليوم خطوة هامة إلى الأمام. وحفظة السلم يتعين أن يكونوا مضطلعين على القوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان. وعليهم أن يتنبهوا للحاجة إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب والأمراض المعدية الأخرى ومنع انتشارها. ويتعين عليهم أيضا أن يعرفوا الحقائق الأساسية في تقييم تشرد البشر. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب على حفظة السلام أن يتثقفوا أيضا وأن يطلعوا ليس على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين فحسب، بل وعلى المبادئ التوجيهية بشأن المشردين في الداخل التي وضعها فرانسيس دينغ، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين في الداخل.

ويسرني أن الأمين العام والسيدة أوغاتا الموجودة في نيويورك اليوم وغيرهما يركزون تركيزا أكبر على هذه المسألة. ولقد عقدنا اجتماعا بشأنها مع السيدة أوغاتا في مجلس الأمن بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير، وسأدلي ببيان رئيسي آخر عن هذه المسألة ذاتها في نهاية آذار/ مارس.

ونشعر بقلق عميق إزاء الحماية غير الكافية وغير المتكافئة المقدمة إلى المشردين في الداخل. فعلينا أن نعيد تقييم هياكلنا المؤسسية وتنشيطها بغية التصدي لهذا الأمر. ومن غير المقبول أن يحول التمييز القانوني دون تلقي الناس المساعدة نفسها لمجرد وصفهم بالمشردين في الداخل بدلا من اللاجئين. وكما قلت مرارا، إنهم لاجئون سواء اجتازوا حدودا دولية أم لا.

إن الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة تعهدت بالفعل بإدماج المبادئ التوجيهية في مبادئها؛ وينبغي لحفظة السلام أن يفعلوا الشيء نفسه. ولا أعتقد شخصيا أن نقل المسؤولية بتكليف وكالات مختلفة بترؤس العمليات في مناطق مختلفة سيحقق النجاح.

وفي اعتقادي أن ما يسمى بالرئاسة المشتركة معناه لا رئاسة، ويسعدني أن تتاح الفرصة لنا لإبقاء الاهتمام مركّزا على هذا الموضوع البالغ الأهمية الذي يؤثر على عشرات الملايين من البشر.

وإننا، إذ ننظر في السبل التي تمكن الأمم المتحدة من تنسيق عملية حفظ السلام على نحو فعال، فلا يسعنا أن نتغاضى عن موضوع أمن وحياد مخيمات اللاجئين هذه. وقد شددت حكومتي على هذه النقاط في الماضي في مجلس الأمن وفي اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وإنني أعرض هذه النقاط اليوم مرة أخرى ونحن ننظر في كيفية مباشرة مسؤولية هذه الهيئة على نحو شامل بموجب الميثاق.

ويقدم تقرير الأمين العام الأخير المتعلق بالمدنيين في الصراعات المسلحة وقرار مجلس الأمن الناتج عن ذلك دليلا آخر على استمرار الاهتمام بأمن اللاجئين. ويشكل القرار ١٢٠٨ (١٩٩٨) المتعلق بأمن وحياد مخيمات اللاجئين أداة هامة للتصدي لمشكلة أمن اللاجئين.

ويشدد القرار ١٢٠٨ (١٩٩٨) على الحاجة لأن تقوم الدول المضيفة للاجئين بإنشاء مؤسسات واتخاذ إجراءات لتنفيذ أحكام القانون الدولي. وهذه هي الركيزة الأساسية التي تستند إليها الشراكة والتي تعول عليها المفوضية والمجتمع الدولي في حماية اللاجئين ومساعدتهم. وهي تتضمن عناصر هامة مثل وضع مخيمات اللاجئين بعيدا عن الحدود.

ويعد "سلم البدائل" من أجل أمن مخيمات اللاجئين الذي أجملته المفوضة السامية في كانون الثاني/يناير الماضي مبادرة تطلعية وشجاعة. إلا أن مشاكل أمن المخيمات من الخطورة بحيث تقتضي في بعض الحالات النظر من جانب المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير لها الأولوية الأعلى في سلم الخيارات هذا. فعلينا مثلا استكشاف إمكانية أن تستخدم المفوضية، في حالات معينة، شرطة مدنية متعددة الجنسيات لإرساء الأساس للأمن في مخيمات اللاجئين أو مواقع تواجدهم، وعلينا أن ندرس وضع برامج تدريب، لا لشرطة الدولة المضيفة وحدها، بل اللاجئين أنفسهم، من أجل النهوض بقيام مجتمعات اللاجئين بأعمال الشرطة.

وإلى جانب تعزيز أمن اللاجئين، علينا أيضا أن نبذل المزيد من الجهد لضمان سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وحماية هؤلاء الأفراد الذين يبذلون جهدا بالغ المشقة لمساعدة المحتاجين هي مسؤولية الدول أساسا. ومن ثم، فإننا نهيب بجميع الدول التي تحدث فيها هجمات على هؤلاء الأفراد أن تقوم بإجراء تحقيق وتقديم المسؤولين عن تلك الهجمات إلى العدالة. ونطلب أن يواصل مجلس الأمن تلمس الاقتراحات الرامية إلى التقليل من تعرض العاملين في المجالات الإنسانية واللاجئين على السواء للهجمات والترويع.

والبيان الذي سنوافق عليه اليوم يعبِّر عن اعتراف مجلس الأمن بالعلاقة المباشرة بين الأمن والأزمات الإنسانية. ولكن علينا الآن أن ننجز ما بدأناه. وهذا يعني تنسيق المتابعة لتحسين التخطيط والتنسيق، داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى اتساع أوساط المساعدة الإنسانية على السواء. كما يعني ضمان تدريب وتعليم العاملين في حفظ السلام وفي مجال الإغاثة الإنسانية، ويعني أيضا الضغط على حكوماتنا وعلى القطاع الخاص لتوفير الموارد الضرورية.

أشكركم، سيدي الرئيس، والسيد الأمين العام، وسعادة السفير تشودري، على ما بذلتموه من جهود وعلى مبادرتكم الهائلة لتوحيد صفوفنا اليوم. وأهنئك يا سيدي الرئيس، وحكومتنا تتطلع إلى العمل معكم على نحو وثيق بشأن هذه القضية الهامة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يجب أن أشكر السفير هولبروك على ملاحظاته وكلماته الطيبة للغاية الموجهة إليَّ وإلى حكومتي والتي وجَّهها أيضا إلى ممثلنا الدائم السيد تشودري، وأعضاء بعثتنا هنا. ولذلك أشكرك على ذلك.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي باسم وفد جامايكا أن أعرب عن مدى سرورنا لرؤيتكم يا سيدي، وزير خارجية بنغلاديش تترأسون مداولات مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على بيانه الذي حدد فيه إطار هذه المناقشة وإطار عملنا المقبل المتعلق بالجوانب الإنسانية للقضايا المعروضة على المجلس. ونحن نرحب بهذه المناقشة العلنية بصفة خاصة، لأنها تتيح الفرصة للدول الأعضاء للإعراب عن آرائها، وفي اعتقادنا أن هذه المناقشة ستوفر إضافة قيِّمة إلى أعمال المجلس.

وقد أصبح من الواضح على نحو متزايد أنه في حين أن المعاناة القاسية للسكان المدنيين قد تكون نتيجة للصراع المسلح، فإن هذه المعاناة الواسعة النطاق يمكن أن تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. والواقع أن

معظم الحالات المطروحة على مجلس الأمن للنظر فيها لها بعد إنساني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتعيَّن على المجلس بالتالي أن يتصدى لهذه المشاكل على نحو ملح غاية الإلحاح.

إن الحالة المأساوية الناجمة عن الهجمات المتعمدة على المدنيين، والعاملين في مجالات المساعدة الإنسانية وغيرهم من غير المقاتلين، تشكل صلب المناقشات الجارية اليوم وتدلل على الحاجة الواضحة إلى أن يواصل المجلس الإصرار بقوة على ضمان الاحترام الكامل على جميع المستويات لمبادئ القانون الإنساني الدولي ومبادئ قانون حقوق الإنسان. وعلى المجلس أن يركِّز على مشكلة الإفلات من العقاب بالتأكيد على حاجة الدول إلى تقديم مَن يستهدفون المدنيين إلى العدالة، وينبغي لنا مواصلة التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية، التي تشكل آليات هامة لردع الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ومن المؤسف أن ممارسة إعاقة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين واستهداف العاملين في المساعدة الإنسانية عن عمد تتزايد في شتى مناطق الصراعات. ومن غير المقبول قيام الأطراف في الصراع المسلح بمنع وصول المساعدة الإنسانية. وينبغي أن يدان هذا العمل بأقسى العبارات. ولذلك فقد كان الاهتمام الذي أولاه المجلس لهذه القضية خلال مناقشاتنا في الشهر الماضي حسن التوقيت إلى أقصى حد. وفي حين أنه تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين داخل أراضيها وكفالة وصول العاملين في مجال الإغاثة بأمان إلى المدنيين المحتاجين وعدم إعاقة ذلك الوصول، فإن على المجلس دورا بالغ الأهمية ينبغي أن يقوم به في المساعدة على تهيئة بيئة آمنة لتقديم هذه المساعدة.

إن دور حُفاظ السلام في اتقاء الأزمات الإنسانية واحتوائها، والتعاون مع الوكالات الإنسانية في تهيئة بيئة آمنة لتوصيل المساعدة الإنسانية، ورصد تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار والفصل بين المقاتلين وغير المقاتلين، قد أصبح دورا حيويا في المساعدة على حماية المدنيين. ويتطلب القيام بهذا الدور تعاونا وثيقا بين إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وممثلي جميع الصناديق والبرامج وممثلي الأمين العام الخاصين. وفي هذا الصدد، فإننا نود أن نشير إلى التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذت بعد المبادرات الإصلاحية للأمين العام.

ولكي تصبح المساعدة الإنسانية فعالة، فلا بد أن يكون في مقدورنا التعويل على التعاون بين الأطراف المنخرطة في الصراع.

وتتوقف فعالية الإجراءات الإنسانية التي يضطلع بها مجلس الأمن والمتصلة بالحالات الإنسانية على عوامل متعددة، منها حياد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية التام وعدم تحيزهم الكامل مع احترامهم لقوانين وعادات البلدان التي يعملون فيها، والتدريب المناسب لموظفي الشؤون الإنسانية وموظفي حفظ السلام، وتوفير الموارد المالية الكافية، التي أشار إليها الأمين العام، والحاجة إلى ضمان الحماية لموظفي المساعدة الإنسانية، ومواصلة توفير المساعدة للسكان المحتاجين، وإدراج عناصر إنسانية محددة تأخذ في الاعتبار احتياجات السكان المدنيين وظروفهم الخاصة في مفاوضات السلام واتفاقات السلام ذات الصلة. وهذا من شأنه أن يساعد على تقدم عملية المصالحة وتسريح العناصر المسلحة ونزع سلاحها وإعادة إدماجها وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا.

والعمل لأسباب إنسانية يجب ألا ينظر إليه بوصفه بديلا عن العمل من أجل حل الصراعات على الصعيد السياسي. والعمل الإنساني وحده لا يمكن أن يحل الصراعات التي تنجم بطبيعتها عن الخلافات السياسية. والعمل الإنساني الذي لا يكمل بحلول دبلوماسية أو سياسية يمكن، في واقع الأمر، أن يقوض فعالية الأنشطة الإنسانية بل وقد يجعل الحالة أسوأ.

وفي هذا الصدد، هناك عدة اعتبارات يجب إيلاؤها الاهتمام على سبيل الأولوية. أولا، ليس هناك شك في أن القضاء على الأزمات الإنسانية سيعزز الجهود التي يبذلها المجلس لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي تنشئ هذه الحالات الإنسانية الطارئة المعقدة.

ثانيا، من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام لدورنا في منع الصراعات. ويجب على المجلس أن يعمل سريعا لنشر بعثات حفظ السلم الوقائية، حيثما كان نشرها ملائما، والتعاون مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة

بغية اعتماد نـُهـُج تكاملية أكثر للحيلولة دون تصاعد الصراعات.

ثالثا، الربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية للصراعات أمر حاسم الأهمية.

رابعا، يجب أن يطور المجلس تنسيقا أفضل مع الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من أجل استمرار جهود إعادة البناء والتأهيل وبناء السلم بعد الصراع لكفالة استدامة السلام. وهناك أيضا حاجة لأن يدعم المجلس مبادرات العمل الإنساني للتصدي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

خامسا، يجب على المجلس أن يضع في اعتباره أنه، في حين أن الجزاءات يمكن أن تكون أداة فعالة لمعاقبة من ينتهكون القانون الدولي عنوة، فهي يمكن أن تحدث أيضا أثرا خطيرا على المدنيين. ومن ثم فإن اهتمام المجلس بتطبيق الجزاءات الذكية، التي تعاقب من يقصد بها أن تعاقبهم ولا تخلف في الوقت نفسه عواقب إنسانية خطيرة على غيرهم، أمر هام بالنسبة لمناقشتنا.

ختاما، يود وفدي مرة أخرى أن يشكركم، يا سيادة الرئيس، ويشكر الممثل الدائم لبنغلاديش، على هذه المبادرة التي جاءت في أنسب وقت بعقد هذه المناقشة وعلى إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في وقت لاحق اليوم. ونحن على ثقة من أن المجلس سيضاعف جهوده للتصدي لهذه الجوانب الإنسانية في الصراعات المسلحة التي تظل تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين وأننا سنبذل قصارى جهدنا لكفالة الاستجابة الملائمة لمصلحة البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي، وإلى بلدي، وإلى ممثل بنغلاديش الدائم هنا في نيويورك.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفدي أن يراكم، سيدي، تترأسون جلسة المجلس هذه. وأود أيضا أن أشيد بوفد بنغلاديش على عقد هذه الجلسة للمجلس لمناقشة الموضوع هذا، موضوع الجوانب الإنسانية للمسائل المعروضة على مجلس الأمن.

لقد سبق للمجلس أن تصدى لبعض جوانب هذه المسألة، بيد أنه سيستفيد بالتأكيد من مناقشة الموضوع مرة أخرى على نحو أشمل وأكثر تكاملا. والمسألة هامة ومن قضايا الساعة في سياق حالات الصراع في عصرنا، سواء كانت تلك الحالات في أفريقيا أو آسيا أو في منطقة البلقان. وفي العديد من هذه الصراعات، يجد كثير من غير المحاربين، لا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، أنفسهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة في حالات خارجة عن نطاق سيطرتهم. فهم تقتلع جذورهم ويشردون في بلدانهم أو يرغمون على الهرب عبر الحدود طلبا للأمان ويضطرون إلى البقاء لاجئين شهورا وأحيانا سنوات قبل أن يستطيعوا العودة إلى قراهم وبيوتهم. والواقع أن المدنيين الأبرياء استخدموا أحيانا، في عدد من حالات الصراع كدروع بشرية أو أدوات يتلاعب بها المتحاربون. وفي حالات أخرى، مثلما في سيراليون، فإن أشد فئات السكان المدنيين ضعفا، أي الأطفال، استغلتهم واستخدمتهم قوات التمرد أدوات مباشرة في الحرب، مما خلف عواقب مدمرة نفسيا على هؤلاء الأطفال الجنود وعلى أسرهم.

إن عجز هؤلاء المدنيين العزل عن الدفاع عن أنفسهم وضعفهم في العديد من حالات الصراع يقتضي من المجلس أن يوليه اهتماما جادا. وفي هذه الحالات من الضروري للمجتمع الدولي، ولهذا المجلس على وجه الخصوص، اتخاذ اجراءات فورية وملائمة لتحسين أحوال هؤلاء المدنيين المأساوية. ومن مسؤولية المجلس، عند نظره في حالات الصراع المحددة، أن يتعامل أيضا مع البعد الإنساني للصراعات وأن ينظر في اتخاذ التدابير الملائمة. إن المجلس، إذ يعمل باسم المجتمع الدولي، وفي اضطلاعه بدوره بوصفه جهاز الأمم المتحدة المكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يبذل كل جهد ممكن لكفالة حماية أولئك المدنيين، والتوصيل السريع للمساعدة الإنسانية، وعودتهم الآمنة إلى قراهم وبيوتهم عند انتهاء الصراع. ويعتقد وفدي أن استجابات المجلس السريعة والملائمة لهذه الحالات الإنسانية من شأنها أن تحول دون حدوث مآس إنسانية ذات أبعاد هائلة، مثل تلك التي شهدها العالم مؤخرا، مما انتقص كثيرا من مصداقية الأمم المتحدة ومصداقية هذا المجلس بصفة خاصة.

ومن الواضح أن البعد الإنساني في الصراعات المسلحة عنصر هام في صون السلم والأمن الدوليين

بالنظر إلى العلاقة السببية بينهما التي لا يمكن للمجلس أن يتجاهلها. وينبغي للمجلس أن يضطلع بدور هام في معالجة هذه المسألة. وينبغي أن يكون هناك رصد عن كثب لحالات الصراع والتعرف في وقت مبكر على بوادر المآسي الإنسانية. وينبغي تسليط الضوء على المآسي الإنسانية الناشئة في المراحل الأولى للصراعات وينبغي بذل جهود لتحريك العمل الدولي المنسق. إن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، الذين يتسببون في العديد من هذه المآسي الإنسانية، ينبغي تحديد هويتهم ومعاقبتهم العقوبة المناسبة كلما أمكن ذلك. ويجب ألا يسمح لهم بأن يرتكبوا أعمالهم اللاإنسانية بدون عقاب. وإنشاء المحاكم الوطنية أو الدولية الملائمة للنظر في هذه القضايا من شأنه أن يمثل تدبير ردع ملموس لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة بشدة في العديد من حالات الصراع. وينبغي توجيه تحذير مسبق للمنتهكين المحتملين لحقوق الإنسان بأنهم لن يستطيعوا الهرب من ذراع القانون الطويلة، سواء القانون المحلي أو الدولي، حتى بعد انتهاء الصراع.

ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن يكفل المجلس وصول المساعدة الإنسانية الآمن وبدون عائق إلى المدنيين المتضررين من الحروب وسلامة وأمن وحرية انتقال أفراد الأمم المتحدة والأفراد المتصلين بها العاملين في الحقل الإنساني. والعمل الذي يضطلع به العاملون في الحقل الإنساني هؤلاء عمل لا يمكن الاستغناء عنه شأنه شأن عمل حفظة السلم، بل إنه يفوقه خطورة في أحيان كثيرة، لأنهم غير مسلحين وعرضة للهجمات المسلحة أو المضايقة. إن تفانيهم والتزامهم اللذين يتسمان بنكران الذات إزاء رسالتهم الإنسانية لا يستحقان إعجابنا الشديد وحسب، بل أهم من ذلك، يستحقان دعمنا القوي المطرد الذي يمكن أن يظهر على أفضل وجه في كفالة أمنهم الشخصي عندما يضطلعون بمهامهم الإنسانية الخطرة في أغلب الأحيان. ويمكن لحفظة السلم أيضا أن يساعدوا في الميدان الإنساني إذا تمت توعيتهم أكثر بالبعد الإنساني لواجبات حفظ السلم المعقدة في أغلب الأحيان التي ينفذونها. ويمكن القيام بذلك عن طريق دمج المكونات الإنسانية في عمليات حفظ السلم وتوفير التدريب الملائم عند التعامل مع هذه الحالات، فضلا عن إطلاعهم على القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمسألة التمويل الكافي للبرامج الإنسانية أن تجد أيضا الاهتمام الجاد في أية مناقشة مجدية لحالات الصراع في المجلس، حيث أنه بدون ذلك التمويل، لا يمكن لعديد من البرامج والأنشطة في الحقل الإنساني أن تنفذ بفعالية.

إن مشروع البيان الذي يعتزم المجلس اعتماده في نهاية هذه المناقشة يؤكد مسؤوليات مجلس الأمن بموجب الميثاق ويصف مختلف التدابير التي يمكن للمجلس اتخاذها وفاء لتلك المسؤوليات من حيث صلتها بالأزمات الإنسانية في الصراعات المسلحة. إن مشروع البيان، رغم أنه لا يشمل كل شيء، يتضمن قائمة شاملة بالإجراءات النظرية والعملية التي يمكن للمجلس أن يتخذها، سواء بالعمل وحده أو بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

ولأن أمن بعثات حفظ السلام وبعثات المساعدة الإنسانية له أقصى الأهمية في حالات الأزمات والصراعات، يجب على مجلس الأمن أن يكفل، وفقا لمسؤوليته الأولية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، الممارسة الطبيعية للعمل الإنساني في مناخ سلمي موات. وفي هذا الصدد، يجب أن يعمل المجلس على أن تقوم الأمم المتحدة والأفراد الذين يعملون في مجال المساعدة الإنسانية والمرتبطون بهم بمهامهم على أحسن وجه يمكنهم القيام به.

وفي هذا الشأن، أطراف الصراع ملزمة بالسماح بالوصول غير المشروط للأفراد العاملين في تقديم المسعدة الإنسانية إلى كل المتأثرين بالأعمال العسكرية. وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يؤكد مرة أخرى أن العقبات التي توضع في طريق ذلك الوصول انتهاكات غير مقبولة للقانون الإنساني الدولي وأن المسؤولين يجب أن يحاسبوا على أعمالهم.

وبالمثل، عندما يقرر المجلس وزع عملية لحفظ السلام أو عملية وقائية، يجب أن تكون ولايتها مُعرفة بوضوح وبتحديد. كما يجب أن يحظى أفراد عمليات حفظ السلام أو استعادته بالموارد الضرورية للوفاء بمهامهم. ويجب أن يتحمل المجتمع الدولي التكلفة المالية لتلك العمليات لأن صون السلم والأمن الدوليين الذي، وأؤكد هذا، مسؤولية مجلس الأمن الأولية، لا يمكن تفويض آخرين فيه أو إيكال القيام به إليهم منالباطن، بما في ذلك المنظمات الإقليمية الراغبة في الوفاء بتعهدات هامة فيما يتعلق بالنواحي الإنسانية أو المالية.

ويود وفد بلدي أيضا أن يسترعي الانتباه إلى مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأيضا إلى الآثار المدمرة للألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن معظم انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي نراها اليوم ارتكبت بواسطة أسلحة من هذه الفئات. وبينما المسؤولية الأولية عن الرقابة على استيراد وتصدير وإنتاج الأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية المضادة للأفراد تقع على الدول، لا تزال الحقيقة أن مجلس الأمن له دور ليقوم به في هذا الشأن، وبخاصة عن طريق فرض حالات حظر على توريد الأسلحة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالتوصية التي تقدم بها الأمين العام في تقريره بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، بأن تفرض حالات حظر توريد الأسلحة في الحالات التي يكون فيها المدنيون والأفراد المحميون مستهدفين من جانب أطراف صراع، أو عندما يكون معروفا أن الأطراف خلف انتهاكات منتظمة واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبخاصة تجنيد الأطفال.

إن طبيعة ونطاق العمل الإنساني يتطلبان نهجا شاملا متكاملا لإدارة حالات الأزمات الإنسانية. ولذلك، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي لنا أن نوحد بين المشاركين في مختلف المجالات في إطار واحد للعمل، حتى يمكنهم أن يعملوا معا بشأن الأنشطة والمساعدة الإنسانية.

وفي هذا الشأن، تؤيد مالي تأييدا قويا الجهود الرامية إلى تنسيق ودعم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويرى وفد بلدي أيضا أن المنظمة ستستفيد استفادة أكبر من إقامة تعاون وثيق خارج منظومة الأمم المتحدة يضم منظمات غير حكومية والمجتمع المدني ومنظمات إقليمية وغير حكومية.

في الختام، أود أن أذكر أن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما البيان الرئاسي الذي نحن بصدد اعتماده في نهاية هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مالي على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي، وإلى بلدي، بنغلاديش، وإلى ممثلنا الدائم السيد تشودري بشأن مبادراته وإسهاماته.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يسر وفد بلدي أن يراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن. وأود، في البداية، أن أشكر بلدكم ووفدكم على أنشطتها الحكيمة في رئاسة مجلس الأمن، التي تولياها هذا الشهر. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لكم لاهتمامكم المتفاني بالموضوع الذي يتسم بتلك الأهمية المعروض علينا اليوم.

إن المسائل الإنسانية ليست جديدة على مناقشات مجلس الأمن وعمله. وبالفعل، فإن المجلس، عند ممارسته للاختصاصات المقصورة عليه باعتباره جهازا مسؤولا مسؤولية أولية عن صون السلم والأمن الدوليين، تناول في مناسبات عديدة الجوانب الإنسانية للمسائل المطروحة عليه، وعلى وجه الخصوص عند إقامة عمليات حفظ السلام أو تمديد ولاياتها.

وفضلا عن ذلك، لاحظنا في السنوات القليلة الماضية أن المجلس قد أولى انتباها خاصا لجوانب متنوعة، من بينها حماية المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم من المتأثرين بالصراعات، وحماية موظفي الأمم المتحدة، والأفراد المرتبطين بها، وموظفي المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع، وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وحماية اللاجئين وغيرهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشير إلى الأهمية الكبرى التي تعلقها بلادي، تونس، على استمرار العمل من جانب المجتمع الدولي بأسره لمعالجة الشواغل الإنسانية النابعة عن حالات الصراع. والمبادرة التي أخذ بها رئيس المجلس، ومساهمات أعضاء المجلس، تمكننا من مناقشة عدد من القضايا بوصفها عناصر بعد إنساني شامل، مع وضعها في سياق علاقتها بمسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين، وتحديد الخطوط الرئيسية للإطار العام الذي ينبغي لهذه الهيئة أن تتناول هذه المسائل من خلاله، مع مراعاة بعض مقاييس توافق الآراء.

وتود تونس أن تؤكد النقاط التالية: أولا، إن الأنشطة الإنسانية هامة في الصراعات المسلحة، لأنها واجب أساسي لا خلاف عليه على المجتمع الدولي، كما أكد بذلك بوضوح الأمين العام نفسه في بيانه الهام. ولهذا، يتعين على الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، تحمل المسؤولية في هذا المجال.

ثانيا، لا شك في فائدة التأكيد على البعد الإنساني للصراعات المسلحة، والعمل على جعل هذا البعد جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى إنهاء هذه الصراعات، مثل المفاوضات حول عقد اتفاقات للسلم، وإدارة عمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام بعد الصراع.

ثالثا، نوافق تماما على الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الواقعية لعلاج الجوانب المتعلقة بكل من وصول الأفراد المسؤولين عن توصيل المساعدة الإنسانية، وتمويل تلك المساعدة، والحاجة إلى التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة. وهناك حاجة إلى الأخذ باستراتيجية متضافرة ومنسقة لتعزيز فعالية وأثر الأنشطة الإنسانية، ولتدعيم دور ومهام المساعدة الإنسانية بوصفها عاملا بعزز التطبيع السريع في إطار عملية تسوية الصراعات المسلحة.

رابعا، يجب بالضرورة أن تمتثل إدارة أنشطة المساعدة الإنسانية امتثالا صارما لمبادئ سيادة الدول، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية السارية، بما فيها الاتفاقيات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي. وهذه المبادئ الأساسية لا تزال الركيزة الأساسية لإدارة العلاقات الدولية، وستعمل على صون الطبيعة النبيلة للأنشطة الإنسانية.

خامسا، يبدو أن هناك عاملا أساسيا في الإدارة الناجحة للأنشطة الإنسانية، وهو الحاجة إلى ضمان موافقة الأطراف المعنية، وبخاصة حكومات البلدان المتأثرة بالصراعات. ومن المؤكد أن هناك حالات - وإن كانت نادرة لحسن الحظ - لا توجد فيها سلطة مركزية، أو تغيب فيها صفة الدولة في واقع الأمر. ولكنه - حتى في هذه الحالات، فإن التعاون بين الأطراف يظل هاما لسببين أساسيين: إتاحة أكبر فرصة ممكنة في النجاح لأنشطة المساعدة الإنسانية المقدمة للضحايا، وبخاصة كفالة توصيل المساعدات؛ وضمان سلامة وأمن الموظفين الذين يؤدون هذه المهام. ومن شأن هذه البارامترات أن تساعد على ضمان نجاح المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف الإنسانية المطلوبة.

سادسا، إن الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ستنتفع إذا نفذت بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ومع بلدان المنطقة في الحالات المناسبة.

سابعا، تؤكد تونس من جديد النداء الذي وجهته في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة من أجل تعريف مبادئ وأغراض السياسة التي يأخذ بها المجتمع الدولي في هذا المجال. إن تنسيق الأنشطة الإنسانية، سواء بين مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أو بين الأمم المتحدة والأطراف المشاركة الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية، أمر أساسي لكي تكون الأنشطة جزءا من نهج شامل وموحد يخدم على أفضل وجه الأهداف الموضوعة للتخفيف من حدة المصاعب التي يعاني منها المدنيون وقت الحرب.

ثامنا، ينبغي لنا ألا نتغاضى عن القضية الحاسمة، قضية تمويل الأنشطة الإنسانية. وفي هذا الصدد، يتضح أننا في حاجة شديدة إلى الجهود المستمرة من جانب مجتمع المانحين، وخاصة في الوفاء بالاحتياجات الحقيقية للمناطق والبلدان التي تضررت إلى أقصى حد، في إطار التكامل المعزز للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف.

قبل أن أختتم بياني أود أن أؤكد من جديد تأييدنا للبلدان الذي سيصدر عند نهاية مناقشتنا، ونعيد تأكيد التزام تونس بمواصلة مساهمتها في الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وبزيادة الموارد اللازمة لهذه الأنشطة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ، وإلى بلدي، وإلى السيد تشودري ممثلنا الدائم، وزملائه في بعثتنا.

السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئ وفدكم، السيد الرئيس، على الأخذ بزمام مبادرة عقد هذه الجلسة المفتوحة المكرسة لـ "صون السلم والأمن: الجوانب الإنسانية للقضايا المعروضة على مجلس الأمن". ونشكركم، سيدي، على رئاسة هذه الجلسة الهامة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب أيضا عن امتناني للأمين العام لبيانه الهام جدا، الذي سيسهم إسهاما كبيرا في مداولاتنا اليوم.

إن الأسئلة التي طرحها الأمين العام أسئلة هامة نرى أنها تستحق المزيد من التفكير المتعمق الذي قد نخفق بدونه.

وقبل أن أدلي بملاحظاتي على موضوع اليوم، أود أن أتناول بإيجاز مسألة إنسانية أخرى، وإن كان المجلس لا ينظر فيها مباشرة. ولكن، نظرا لضخامة المشاكل، وانخراط البلد الذي يواجهها في عملية التعمير بعد الصراع، فإنني أجد نفسي مضطرة إلى ذلك.

أتكلم عن الأوقات الصعبة جدا التي يمر بها شعب موزامبيق بسبب إعصار إلين المدمر. وننوه، مع التقدير، بالإعلان الذي أصدره مجلس الأمن تضامنا مع شعب موزامبيق، والذي يسعى فيه إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي لتمكين شعب ذلك البلد من التغلب على الآثار المدمرة للفيضانات. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بقرار حكومة المملكة المتحدة وحكومة البرتغال العفو الكامل عن ديون موزامبيق. وهذه بادرة مشجعة وهامة جدا من جانب هذين البلدين المانحين، ونناشد جميع الدول الأخرى أن تحذو حذوهما. فموزامبيق في حاجة إلى جميع المساعدات التي يمكنها أن تحصل عليها في هذا الوقت العصيب.

تنظيم هذه المناقشة يتيح لنا الفرصة للتأكيد مرة أخرى على الدور الحاسم الذي لا غنى عنه، والذي يمكن للمجلس أن يضطلع به في التخفيف عن محنة السكان المتضررين من الحروب، من ناحية، وتدعيم الأمم المتحدة من ناحية أخرى في مجالات بناء السلام، وصنع السلام، وحفظ السلام.

فالمساعدة الإنسانية المقدمة للسكان المتضررين بالحرب أصبحت جزءا هاما لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة. ومن ثم فإن عمليات حفظ السلام، التي اضطلع بها مؤخرا تضمنت مختلف المكونات الإنسانية مثل حماية الأطفال والتسريح وتعليم احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي التأكيد على أن بطء المجلس في الترخيص بوزع بعثات حفظ السلام ذات الولايات المناسبة، بالإضافة إلى شحة الموارد المالية الكافية، ما زالا يشكلان قيدا شديدا على حفظ السلام الفعال في بعض أجزاء العالم. وأدى هذا إلى استمرار معاناة المدنيين الأبرياء - وبخاصة النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى المتضررة بالصراع المسلح. وحالة الصراع في سيراليون تعد مثالا كلاسيكيا في العديد من النواحي.

لذا، وفي الوقت الذي نعترف فيه بأهمية إيلاء اعتبار للعناصر الإنسانية في مفاوضات السلام، فإننا نود أن نؤكد على أن المجلس يتعين عليه في الحالات التي تم فيها ضمان اتفاقات السلام أن يتصرف بسرعة من أجل المساعدة في توطيد السلام من خلال تسهيل تنفيذ تلك الاتفاقات. ومن خلال الاضطلاع بذلك يمكننا أن نتجنب وقوع الكوارث الإنسانية ونعزز صون السلم وبناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع.

وعلاوة على ذلك، يود وفدي أن يشدد على أهمية التعاون من جانب جميع الأطراف إزاء صراع معين في تسهيل سلامة وأمن الموظفين الإنسانيين.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة الوقاية. من الصعب منع وقوع الكوارث الطبيعية، ولكن لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن الكوارث التي يصنعها الإنسان. ونعتقد اعتقادا قويا بأن منع الصراع المسلح يشكل عنصرا هاما من عمل المجلس لدى التصدي للمسائل الإنسانية.

لقد أصاب الأمين العام عندما قال في تقريره عن أعمال المنظمة أن

> "المعالجة الأكثر جدية لموضوع الوقاية، تفيد في المقام الأول في ضمان التقليل من عدد الحروب التي يتعين مواجهتها وما تؤدي إليه من كوارث". (A/54/1، الفقرة ٢١)

ولذا فإن الإنذار المبكر هو أنجع السبل لتفادي وقوع المآسي في أجزاء مختلفة من العالم. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل العمل من أجل الحفاظ على السلام في جميع الأوقات، بغض النظر عن هشاشة السلام أو الموقع الجغرافي.

ومن أجل الحؤول دون اندلاع الصراع، فإن من الضروري التوصل إلى فهم للعناصر الأساسية. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، ينبغي منع الاتجار غير المشروع، من جملة أمور أخرى، بالأسلحة الصغيرة

والخفيفة والثقيلة. ويتعين تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في افريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871).

ثمة مجال حاسم الأهمية هو تعزيز آليات التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، والهيئات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية وغيرها من الأطراف الإنسانية الفاعلة. وهذا من شأنه أن يضمن اتباع نـُهج صحيحة وبرمجة مكملة ويحول دون ازدواجية الجهود. وأنه لفي هذا الصدد يتمنى وفد بلدي لو أن التعاون الفعال المتوخي هنا يمكن أن يتوسع ليشمل الحكومات المضيفة.

ويوافق وفدي تماما على فكرة تأمين إمكانية وصول الوكالات الإنسانية الآمن ودون عوائق إلى السكان المتضررين بالحرب، إذ أن ذلك سيضمن إيصال المساعدة إلى المحتاجين فورا وبصورة فعالة. مع ذلك فإن من الضروري إلى أقصى حد - انطلاقا من روح الشفافية واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول المعنية - أن تعمل الوكالات الإنسانية بتعاون وثيق مع الحكومات المضيفة، التي تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في ضمان أمن وحماية مواطنيها. وهذا ليس تدابيرا من تدابير بناء الثقة فحسب، بل سيساعد في تحسين تنسيق الموارد الشحيحة وإدارتها واستخدامها.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول إن من الضروري دعم المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بالموارد المالية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تحظى نداءات الأمم المتحدة الموحدة بالتمويل الكافي.

وإننا نتطلع إلى اعتماد البيان الرئاسي في وقت لاحق من هذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي، وإلى بلدي وإلى ممثلنا الدائم هنا، السيد تشودري.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن الامتنان لبنغلاديش، وللسفير تشودري، ولسائر أعضاء وفد بنغلاديش على إعداد جلسة اليوم.

تعتبر روسيا أن إضفاء الطابع الإنساني على العلاقات الدولية يعد من أهم جوانب إنشاء عالم لا يعرف العنف. وهذا أحد الأهداف الاستراتيجية في السياسة الخارجية الروسية في القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق نعتقد أن هناك ما يبرر تبريرا مطلقا إيلاء مكانة هامة للتقليل من المعاناة الإنسانية المرتبطة بالصراعات المسلحة في الولايات المتعددة المهام لعمليات حفظ السلام التي يوافق عليها مجلس الأمن. وهذا العمل يتضمن مساعدة ضحايا انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

وفي الوقت الذي لا نساوي فيه بين مهام مجلس الأمن والمهام التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية، فإننا مقتنعون بأنه يجب على مجلس الأمن في ظل الظروف الحالية أن يقدم دعما سياسيا نشطا لأنشطة تلك المنظمات، وأن العمل الإنساني بعامة يجب أن يحظى بدعم سلطة مجلس الأمن. وإننا نؤيد أن تدرج في الوثائق التي يعتمدها المجلس تلك الأحكام التي تشترط على أطراف الصراع احترام القانون الإنساني الدولي، وضمان سلامة الموظفين الإنسانيين الدوليين، وتوفير إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى مساعدة.

ولا يجوز بأي شكل من الأشكال استخدام المساعدة الإنسانية لممارسة تأثير سياسي على أي من الأطراف في صراع سياسي معين، وينبغي أن توفر حصرا على أساس مبادئ الحياد والنزاهة. والأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ينبغي ألا تنتهك سيادة الحكومات المضيفة وينبغي ألا تتعارض مع الجهود السياسية التي تبذل لحسم صراع معين. وهذا قانون لا يقبل الجدل بالنسبة لتنسيق جهود حفظ السلام والمساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية التي تبذلها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها.

وتؤيد روسيا توسيع نطاق عملية المشاورات والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإنسانية. وهذا يعني في المقام الأول إشراك مكتب مفوض الأمم المتحدة

السامي لشؤون اللاجئين وجميع الشُعب الأخرى في الأمانة العامة هنا في نيويورك في مرحلة التخطيط والإعداد لعمليات حفظ السلام التي تشتمل على مكون إنساني.

لقد دللت تجربة السنوات الأخيرة على أن منع الأزمات الإنسانية وتسويتها يؤثران تأثيرا مباشرا على صون الاستقرار الإقليمي والدولي. ولكن من الواضح أيضا أننا لا نستطيع إنهاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي بتدابير هي نفسها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة. فالتدابير العسكرية التعسفية المتخذة في تجاوز مجلس الأمن - بما فيها تلك التي تتخذ تحت ذريعة منع وقوع ما يسمى بالكوارث الإنسانية - غير مقبولة ولن تعمل إلا على زيادة الأزمات سوءا.

وترحب روسيا بفكرة العمل على وضع معايير وأطر عمل قانونية لأنشطة المجتمع الدولي، بما في ذلك أنشطة الإنفاذ في الحالات الإنسانية المتطرفة. ولكن ينبغي الاضطلاع بهذا العمل على نحو جماعي، وينبغي أن يستند بقوة على ميثاق الأمم المتحدة، مما يمكننا من اتخاذ قرارات متفق عليها لا تكون شرعيتها موضع شك.

ولهذه الأسباب يؤيد الوفد الروسي اعتماد بيان رئاسي اليوم عن الجوانب الإنسانية للقضايا المعروضة على مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي، وإلى بلدي، بنغلاديش، وإلى السيد تشودري وجميع زملائه.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يرحب بحضوركم في نيويورك، سيدي، لتترأسوا هذه الجلسة لمجلس الأمن. ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها وفد بنغلاديش، وخاصة السفير تشودري، في تنظيم هذه المناقشة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على بيانه الهام.

لا تزال تدور صراعات كثيرة في العديد من مناطق العالم اليوم، تقوض الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ومعيشة الشعوب في تلك المناطق بدرجات متفاوتة، وتتسبب في كثير من الأحيان في مشاكل إنسانية عويصة. وقد تضررت أعداد لا تحصى من المدنيين الأبرياء من هذه الصراعات؛ وأجبر عشرات الألوف، بل والملايين في بعض الأحيان، على مغادرة أراضيهم الوطنية؛ وتجد الفئات الضعيفة على وجه الخصوص، مثل النساء والأطفال، نفسها في حالات محزنة للغاية. ويساورنا بالغ القلق إزاء هذا الأمر، وفي ذات الوقت نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها العديد من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية وغيرها في تخفيف المصاعب التي تواجه المدنيين المحصورين في مناطق الصراع. ونحث الأطراف المعنية على الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي، وتوفير ضمانات السلامة اللازمة وكفالة الوصول غير المعاق حتى تتمكن المنظمات الإنسانية من الاضطلاع بأنشطتها في مجال الإغاثة. وفي نفس الوقت، نؤيد أن تُدرج الجوانب الإنسانية، حيثما أمكن، في أنشطة حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن.

وكشأن العديد من الوفود الأخرى، نرى أن على مجلس الأمن، في الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وفي استعراضه لحالات الصراع المسلح، أن يولي اهتماما للمسائل الإنسانية الناجمة عن الصراعات وأن يأخذ في الاعتبار خصوصا عوامل مثل المساعدة الإنسانية. وتجب الإشارة إلى أن البلدان المتلقية للمساعدة الإنسانية هي في أغلب الأحيان بلدان تعاني من مصاعب اقتصادية، ومن عدم استقرار سياسي، بل ومن صراع مسلح. وهذه البلدان ضعيفة سياسيا واقتصاديا معا. وبما أن الهدف من المساعدة الإنسانية المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، هو المساعدة على إنهاء الأزمات الإنسانية في تلك البلدان أو تخفيفها، فإن الأحوال والصعوبات المتميزة في البلد المعني يجب أن تؤخذ في الاعتبار على نحو كامل في الاضطلاع بأنشطة المساعدة الإنسانية بغية تفادي زيادة تعقيد الصراع أو الحالة التي أدت إلى نشوء المشاكل الإنسانية هناك وتفادي تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة أصلا بل والمأساوية. ولتحقيق ذلك يجب على المنظمات الإنسانية ذات الصلة، سواء كانت حكومية أو دولية أو غير حكومية، أن تراعي مراعاة تامة آراء البلدان المتلقية، وأن تتخذ موقفا عادلا ومنصفا وغير منحاز تجاه جميع البلدان أو الأطراف المتلقية وأن تستوثق من أن العمل الإنساني لا يأخذ صبغة سياسية. وينبغي لكل الأطراف المعنية أن تتنبه إلى أنها تقوم بأنشطة إنسانية في دولة ذات سيادة؛ وبالتالي ينبغي لها أن تراعي مراعاة تامة قوانين وأعراف البلد المعني. إن مجرد تقديم المساعدة الإنسانية لا يعطيها الحق في أن

تملي إرادتها على البلد المتلقي للمساعدة؛ ولا ينبغي لها أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة باسم المساعدة الإنسانية. والأمر الأهم، ينبغي عدم استخدام الاستجابات الإنسانية كذريعة لاستعمال القوة ضد دولة أجنبية.

لا يمكننا إلا أن نلاحظ مع القلق أن الافتقار إلى الموارد المالية في السنوات الأخيرة قد حد كثيرا من الأنشطة الإنسانية. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد وإيلاء اهتمام متماثل للمصاعب والأزمات الإنسانية أينما تظهر.

وقد ظللنا نؤكد دائما على أن المسائل الإنسانية ينبغي تناولها بمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية معا. ويجب على المجتمع الدولي، وهو يقدم المساعدة الإنسانية ويضطلع بالأنشطة الإنسانية، التعرف على الأسباب الأعمق للأزمات الإنسانية والبحث عن حلولها. ويعلم الجميع أن الفقر والتخلف الاقتصادي والنزاعات المتعلقة بالأراضي والحدود الموروثة من الماضي والاختلافات بين الجماعات العرقية والدينية تشكل، من بين عوامل أخرى، الأسباب الأساسية في نشوب حروب لا تنتهي وتفاقم الأزمات الإنسانية في العديد من المناطق. ومن المهم جدا التخفيف من المشاكل الإنسانية وحلها بصورة أساسية أن يساعد المجتمع الدولي بفعالية البلدان ذات الصلة على استئصال الفقر، وتنمية اقتصاداتها وتهيئة بيئة خارجية تعين على تهدئة النزاعات والصراعات بدلا من اشتدادها. ولهذا الأمر أهمية عملية.

في السنوات الأخيرة، قام مجلس الأمن في إطار مسؤولياته، بتدارس واعتماد قرارات وبيانات رئاسية بشأن قضايا مثل حماية المساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين في الصراع المسلح وتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الأفارقة. وتدل هذه الجهود على تطلع المجتمع الدولي إلى تسوية المسائل الإنسانية وتصميمه على ذلك.

ويحدونا الأمل في أن تكون المناقشة المفتوحة اليوم مفيدة لتعزيز الجهود الإيجابية لمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة الرامية إلى تخفيف المشاكل الإنسانية وحلها في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بنغلاديش، برئاسة السيد تشودري، فيما يتعلق بالترتيبات الممتازة التي أعدت، والأنشطة التي تم الاضطلاع بها.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. وأنا ممتن للجهود الجبارة التي قام بها السفير تشودري ووفده في شحذ تركيز المجلس على الجوانب الإنسانية في عمله.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه. فلقد حدد كالمعتاد المشاكل الرئيسية في هذا المجال. ونحن نشجعه على مواصلة تضمين المسائل الإنسانية في إحاطاته الإعلامية للمجلس. وممارسة الأمين العام لواجبه بموجب المادة ٩٩ من الميثاق وسيلة لا غنى عنها من أجل كفالة أن يتسنى للمجلس الاضطلاع بمهامه في حالات تشكل الأزمات الإنسانية تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

والبرتغال، بوصفها الرئيسة الحالية للاتحاد الأوروبي، ستشارك في المناقشة الجارية اليوم ببيان هام تدلي به بالنيابة عن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، فضلا عن ١٤ دولة أوروبية أخرى تشاركة الأفكار نفسها. لذلك سأقتصر في بياني على ثلاث ملاحظات بالاقتران مع البيان الذي سيدلي به السفير مونتيرو.

وملاحظتي الأولى تتعلق بالحاجة إلى إيجاد نهج متكامل لشتى جوانب عمل المجلس في هذا الميدان. فالعديد من تلك الجوانب تعتمد في تطبيقها العملي على مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، قد تشارك المجلس عمله. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يشجع على استعمال أدوات من قبيل الأطر الاستراتيجية لدمج جميع العناصر والأطراف ذات الصلة.

ونقطتي الثانية تتعلق بالمصالحة التي أشار إليها الأمين العام مجددا اليوم في سياق العمل الإنساني. فالمصالحة شرط أساسي لإحلال السلام الدائم؛ ولا يمكن أيضا تحقيق المصالحة بدون مساءلة - وبدون مساءلة يتعرض السلام دوما للخطر. فلذلك، ينبغي للمجلس أن يؤكد دائما على ضرورة إجراء تحقيق كامل في الجرائم والاعتداءات التي ترتكب أثناء الحروب، وفي الصراعات التي تدور رحاها ضمن الدول أو فيما بينها،

بوصف ذلك وسيلة لا غنى عنها في تحقيق المصالحة الوطنية.

ونقطتي الثالثة والأخيرة تتعلق بمسألة المشردين في الداخل. ونشكر السفير هولبروك على استرعاء اهتمام المجلس بقوة إلى هذه المشكلة الشهر الماضي، وأيضا في البيان الذي أدلى به اليوم. فمن غير المقبول أن تنكر على المدنيين الحماية أو الإغاثة بسبب أنهم مشردون في الداخل. فالناس الذين يهربون من أهوال الصراعات المسلحة وفظائعها ينبغي عدم معاملتهم معاملة مختلفة على أساس أنهم اجتازوا حدودا دولية أم لا. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن تقديم المساعدة المناسبة تقع في الدرجة الأولى على عاتق الدول المعنية وعلى عاتق الأمم المتحدة ووكالات المساعدة الإنسانية الأخرى. فإنه يتعين على المجلس أن يضطلع بدور هام في التأكد من إمكانية توفير هذه المساعدة وتوفير إمكانيـــة الوصول بصورة كافية وآمنة إلى المشردين في الداخل. علاوة على ذلك، يجب على المجلس عندما لا تستطيع الدولة المعنية أن توفر السلام والأمن الكافيين للمشردين في الداخل، أن يتصدى لمسألة كيفية تهيئة هذه الظروف على أفضل وجه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى أعضاء وفد بلادي برئاسة السيد تشودري على الترتيبات الممتازة التي اتخذوها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إن المناقشة الجارية اليوم تدل على أن النظر في الجوانب الإنسانية لصون السلم والأمن الدوليين يشغل مكانه الصحيح في جدول أعمال مجلس الأمن. ويسرنا أن تجرى هذه المناقشة برئاسة وزير خارجية بنغلاديش الذي نرحب به ترحيبا حارا. إن التزام بلاده بالمبادئ الإنسانية معروف جيدا ويلقى تقديرا عاليا في جميع أنحاء العالم. ونود أيضا أن نشكر وفده، برئاسة السفير تشودري على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

ومثلما ذكر في مناسبات عديدة، هناك صلة وثيقة قائمة بين الأمن والأزمات الإنسانية. فالحروب، سواء كانت داخلية أو دولية، تسبب أزمات إنسانية تعمل بدورها على تصعيد الصراعات وعلى امتدادها إلى بلدان ومناطق أخرى. فمن الأهمية القصوى بمكان أن يعالج المجلس، عندمـــا يتصـــدى لهـــذه الحالات، المسائل الإنسانية بوصفها جزءا من استراتيجيته العامة الرامية إلى استعادة السلام والأمن في مناطق الصراع.

وكما ذكر بالفعل متكلمون سابقون، فإن الحروب التي تدور رحاها اليوم هي في معظم الحالات صراعات مدنية أو صراعات بين الأعراق تنطوي على نزاعات داخلية فيما بين الفصائل المتناحرة. والمحزن أن العديد من تلك الصراعات تنطوي أيضا على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونحن نشهد أكثر فأكثر حالات لا يكون الهدف الرئيسي للأطراف المتحاربة إخضاع المجموعة المنافسة لها، بل القضاء عليها أو التخلص منها. وفي هذه الحالة، فإن المدنيين ليسوا مجرد ضحايا جانبيين للاعتداءات التي ترتكبها أطراف الصراع، وإنما أهداف مباشرة لها.

ومما يدعو إلى التشجيع أن هذه التحديات أخذت تستقطب اهتمام المجلس بصورة متزايدة. والمجلس، لدى تصديه لهذه المسائل، لا يعزز حماية المدنيين من أثر الحرب فحسب، بل يسهم أيضا في تحقيق هدف حل الصراع، وبالتالي تعزيز صون السلم والأمن.

إن أحد التحديات الخطيرة للغاية والمتكررة في سياق الوصول إلى السكان في المناطق المتأثرة بالحروب ما زال يتمثل في مشكلة توفير السلامة والأمن لموظفي المساعدة الدولية. وفي هذا الصدد، تؤكد أوكرانيا من جديد، بوصفها أحد الواضعين الأساسيين لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤، دعمها لفكرة وضع بروتوكول إضافي للاتفاقية بغية توفير الحماية القانونية لموظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، الذين لا يتمتعون بهذه الحماية حاليا.

والمهم كذلك كفالة الأخذ في الاعتبار بصورة كاملة الشواغل الإنسانية في المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاقيات شاملة للسلام، وإدراج العناصر الإنسانية الهامة في هذه الاتفاقات. أما إدراج أحكام تتعلق بإعادة توطين اللاجئين والمشردين في الداخل، وتقديم المساعدة إلى المقاتلين المسرحين وإعادة إدماجهم، واستعادة إحلال الأمن العام، وإنشاء نظام قضائي عملي، وإدراج أحكام مشابهة أخرى في اتفاقات السلام نجحت في منع ارتكاب الاعتداءات من جديد وكفلت عودة الحياة إلى طبيعتها

في عدد من البلدان والمناطق، بما في ذلك موزامبيق وكمبوديا وأمريكا الوسطى. وفي هذا الصدد، من المفيد للغاية تقييم الخبرة المكتسبة خلال العقد الماضي في هذا المجال وإجراء استعراض تحليلي لاتفاقات السلام القائمة، فضلا عن الممارسات المتبعة في المفاوضات الرامية إلى إحلال السلام، بغية وضع نهج عام لاعداد ترتيبات السلام والتفاوض بشأنها في المستقبل.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن تزايد عدد الصراعات المسلحة، فضلا عن الطابع الوحشي الذي تتصف به، سببه إلى حد كبير الفقر وتضاؤل الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى هجرة السكان بكثافة وإلى البطالة وتنامي الجريمة. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الدور الذي يمكن أن تضطلع به التنمية الاقتصادية المستدامة، والحفاظ على نسيج المجتمع وتعزيزه، والتعليم والعوامل الأخرى في القضاء على أسباب الصراعات ومنعها. وفيما يتعلق بولاية مجلس الأمن، فإن وضع وتقديم استراتيجية حمائية ذات مدى بعيد تتعلق بمصادر الصراعات المحتملة يمكن أن يصبحا خطوة من الخطوات العملية الرامية - حسبما قال الأمين العام - إلى البدء "بعملية الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع".

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية مناقشتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى بلادي، وإلى وفد بلادي برئاسة السيد تشودري على الترتيبات الممتازة المتخذة هنا.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسرنا عظيم الصرور أن نراكم، سيدي الرئيس، هنا اليوم. وأود أن أشارك في كلمات الإطراء التي وجّهت من قبل إليكم وإلى السفير تشودري وبعثة بنغلاديش على العمل الرائع الذي يقومون به خلال الرئاسة الحالية لمجلس الأمن.

ونحن ممتنون لكم، سيدي، وللرئاسة كبير الامتنان على اتخاذ هذه المبادرة الهامة اليوم.

والعلاقة بين الأزمات الإنسانية وبين الصراع علاقة لا يرقى إليها الشك. وتلك العلاقة أبرزت في الآونة الأخيرة في الكثير من جوانب عمل المجلس، بدء من المناقشة التي دارت تحت الرئاسة الكندية في العام الماضي بشأن الأمن الإنساني. ويحق للمجلس إذن أن ينظر بعناية في الجوانب الإنسانية من عمله. وعندئذ فحسب سيتمكن بشكل فعال أن يقحم هذا العنصر الرئيسي في جهوده الرامية إلى وقف الصراعات ومحاولة اتقاء نشوبها.

وهناك مقولة شائعة مفادها أن الأزمات الإنسانية كثيرا ما تصبح سببا في إندلاع الصراعات. إلا أن الحقيقة الثابتة هي أن الأزمات الإنسانية تنجم عن الصراعات وإذا أراد المجلس أن يأخذ في اعتباره تماما كل أسباب الصراع وما يترتب عليه من نتائج، في جميع أعماله، بما في ذلك إتقاء الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، فلا بد له من ثم أن يضع في اعتباره تماما الجوانب الإنسانية. وهنا، أود أن أبرز أهمية النقاط التي ذكرها توا ممثل هولندا، والذي ينبغي أن تمنحنا جميعا مهلة للتفكير والدراسة.

ويوضح البيان الرئاسي، الذي ستصدرونه في آخر هذه الجلسة يا سيدي الرئيس عددا من المسائل الإنسانية العملية التي ينبغي أن ينظر فيها المجلس بل ويجب عليه أن يتدارسها. ونحن نرحب بالعمل الذي تقومون به فيما يتعلق بجميع هذه المسائل ابتداء من سلامة توفير المساعدة الإنسانية للمتضررين من الصراع إلى إدماج المسائل الإنسانية في اتفاقات السلام: وكلها أمور لا بد من التشديد عليها. وهذه المسائل هي عناصر أساسية لاستراتيجية شاملة سيتبعها المجلس في تناول أسباب الصراع والنتائج المترتبة عليه. ونأمل أن يؤدي بيان اليوم الرئاسي إلى إحراز تقدم ملموس بالنسبة لها جميعا.

ويتضمن البيان الذي سيدلي به ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من المناقشة بعض الأفكار المفصلة بشأن المسائل التي نناقشها. وتوخيا للإيجاز فلن أكررها هنا ولكنني أود أن أؤكد لكم أن المملكة المتحدة تتشاطر تماما في الآراء المعرب عنها في ذلك البيان وتؤيدها تأييدا تاما.

وأخيرا، تود المملكة المتحدة أن تعرب عن تعاطفها الخاص مع شعب موزامبيق وتشجع الدول الأعضاء

والوكالات الإنسانية على مواصلة جهودها لتوصيل المساعدة والدعم لهذا البلد المضطرب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يجب أن أشكر ممثل المملكة المتحدة على عباراته الرقيقة الموجهة اليّ وإلى السيد تشودري وإلى أعضاء وفدي. أشكره على ذلك.

السيد لستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): يرحب وفد جمهورية الأرجنتين بوجود وزير خارجية بنغلاديش في رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أشكركم، وأشكر الممثل الدائم لبلدكم، السيد تشودري، وأشكر أعضاء وفده لاقتراحهم موضوع هذه المناقشة العلنية التي تفرض علينا التصدي لموضوع يأتي في أوانه تماما وهو موضوع: العلاقة بين إجراءات مجلس الأمن وبين حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الصراعات التي ينظر فيها المجلس.

إن تعقد وضخامة حالات الطوارئ الإنسانية التي تكتنف كثيرا من الصراعات الناشئة في هذه الأيام تشكل جانبا ينبغي للمجلس أن يضمنه في المسائل المتصلة بحفظ السلام التي ينظر فيها والتي تتطلب اهتماما من جانب المجلس. وإن اتساع نطاق الصراعات وآثارها المدمرة على المجتمعات المتضررة فيها يتطلبان من منظمتنا، لدى مواجهتها لتلك الحالات، اتخاذ نهج متكامل، يشمل الجوانب المتصلة بصون السلم والأمن والجوانب المتصلة بالمساعدة الإنسانية في حالات الصراع، والمتصلة بتأهيل وتعمير المجتمعات المنكوبة بعد انتهاء الصراع. فالمجلس يتحمل، وفقا للميثاق، المسؤولية الأساسية عن المسائل المتعلقة بحفظ السلام.

إن الهجمات، والاغتيالات، والاختطاف، والمضايقة وجميع أنواع العنف المادي والنفسي الموجه ضد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والتي بحثت أثناء المناقشة العلنية في شهر شباط/فبراير، تمثل وجها من الوجوه الأكثر بشاعة لواقع الصراعات. ويتمثل الواجب الهام الذي يمكن لمجلس الأمن الاضطلاع به في مجال ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والموظفين المحليين المتعاقدين معها العاملين في الأنشطة الإنسانية. ومن بين الأفكار التي طرحت في تلك المناسبة، سوف أشير اليوم إلى فكرتين من تلك الأفكار.

الأولى، وتتعلق بصياغة ولايات لعمليات حفظ السلام تتسم بالوضوح وبالقابلية للتطبيق، وتكفل أن تتضمن تلك العمليات طرائق مناسبة تستهدف توفير ترتيبات أمنية للأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يعملون في منطقة نشاط العملية المأذون بها، بما في ذلك حرية وسلامة الوصول إلى السكان المتضررين.

وثانيها أن الشروط التي حددها مجلس الأمن في البيان الرئاسي S/PRST/2000/4 جديرة بأن توضع في الاعتبار بشكل خاص لدى النظر في جميع التدابير الملائمة في نطاق توفير الأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

وفي نفس الوقت، فإن انتشار الهجمات على السكان المدنيين العزل واستخدام الهجمات على المدنيين - رجالا ونساء وأطفالا وشيوخا - كوسيلة شائعة في النضال ما برحت كلها مصدر قلق شديد لحكومة بلدي.

وعندما لا يكون الضرر الذي يعاني منه السكان نتيجة غير مباشرة للصراع بين أطراف، وإنما بدلا من ذلك هو الهدف ذاته من الصراع، بقصد نقل الدعم من جماعة إلى أخرى، أو القضاء على شعب لأسباب عرقية أو سياسية أو دينية، فإن الحاجة لإدماج العنصر الإنساني في بعثة حفظ السلام المزمع إرسالها تصبح عنصرا أساسيا من عناصر البعثة. وهناك في الوقت ذاته حالات طوارئ إنسانية يمكن أن تؤثر على أعمال المجلس الرامية لاتقاء الصراع أو إنهائه.

وينبغي لنا تصعيد جهودنا من أجل مواصلة تحسين التنسيق بين المجلس وبين الوكالات والهيئات التابعة للمنظومة والمنشغلة بأنشطة المساعدة الإنسانية دون تشويه الطبيعة الخاصة لوظيفة كل هيئة أو وكالة من هيئات ووكالات الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، ثمة حاجة لاستكشاف أفكار جديدة لمعالجة قضية الحماية القانونية للسكان المتضررين من الصراع. وفي هذا الصدد، أود أن ألقي الضوء على الجهد الذي قام به الفريق العامل التابع

لمجلس الأمن والمسؤول عن دراسة توصيات الأمين العام المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي قد يسهم إسهاما كبيرا في أعمال المجلس المتعلقة بجانب هام من جوانب الأعمال الإنسانية.

إن كل مرحلة من مراحل التاريخ تحمل في طياتها تحديات خاصة للقوى الفاعلة في الحياة الدولية. ويرى وفدي أن احتواء الآثار الإنسانية الرهيبة الناجمة عن الصراعات هي أكثر التحديات إلحاحا التي تواجهها الأمم المتحدة.

وتلتزم جمهورية الأرجنتين ببذل كل ما في وسعها من أجل تمكين مجلس الأمن من أن يسهم في تنظيم ذلك العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة الموجهة إليَّ، وإلى السيد تشودري وأعضاء بعثتنا على العمل الذي قاموا به من أجل تنظيم هذه الجلسة.

المتكلم التالي هو ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أراكم تترأسون اليوم أعمال مجلس الأمن وزيرا لخارجية دولة صديقة تجمعها بمصر، ليس فقط كل علاقات الصداقة والمودة، ولكن مفاهيم الحضارة الإسلامية بكل تأثيراتها في تاريخ البشرية.

وأود أن أعبِّر لكم في البداية عن الشكر لإتاحتكم هذه الفرصة لنا للمشاركة في مناقشات المجلس حول موضوع البحث اليوم؛ إذ أن مساهمات وتدخلات وآراء الدول غير الأعضاء بالمجلس لا شك أن لها أهميتها التي ينبغي، في رأينا، أن تؤخذ في الحسبان عند صياغة مواقف المجلس تجاه أي من القضايا المطروحة للبحث. ويأتي اقتناعنا بذلك الرأي انطلاقا من مفهومنا أن المجلس يتحرك في مسائل محددة بالنيابة عن كافة أعضاء الأمم المتحدة.

إن أول ملاحظة لنا على موضوع البحث اليوم، هي أن عنوان البند المقرر يعتبر في رأينا إطارا فضفاضا واسعا يصعب على الكثيرين إحكام التحدث فيه أو تناوله بالكثير من التحديد أو الحسم. فاصطلاح النشاط الإنساني يمكن أن يستخدم لطرح موضوعات وأفكار مختلفة وعديدة ويحمل بين طياته الكثير من المفاهيم أو الإجراءات، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب علينا، وبكل الصدق، تناول الموضوع بقدر معقول من الثقة في توجهات موضوع البحث أو كيفية تناول كافة عناصره. ومع ذلك فإن وفد مصر يرغب في تأكيد نقطة أساسية طالما تحدثنا بها خلال الشهور والسنوات السابقة، وهي أهمية الحفاظ على التوازن الدقيق الذي أقامه الميثاق بين مسؤوليات ومهام الأجهزة الرئيسية، بحيث يقوم كل منها بدوره دون الظهور وكأنه يفتئت على سلطات الآخر. من هنا فإن مناقشات اليوم لا ينبغي أن تؤخذ وكأن مجلس الأمن قد أصبح الذراع التنفيذي لأعمال الأمم المتحدة في كافة مجالات ومناحي أعمال المنظمة الدولية أو ربما المنظومة الدولية.

من هنا، وانطلاقا مما سبق وفي إطار فهمنا لموضوع البحث، نود التأكيد على عدد من العناصر. أولا، يود وفد مصر أن يعيد التأكيد على التزامه بالموقف الثابت لحركة عدم الانحياز بضرورة التمييز بين حفظ السلام والنشاط الإنساني. وهذا الموقف الثابت ينبع بصفة أساسية من اقتناعنا بأن كليهما يقوم على الحياد، وأن تدخل قوات حفظ السلام، بصفة عامة، في النشاط الإنساني وأنشطة الإغاثة، في الحالات التي تستدعي ذلك، من شأنه أن ينزع عن تلك الأنشطة الإنسانية صبغتها المحايدة ويجعلها هدفا مباحا في حالات تجدد النزاع. ولكن من ناحية أخرى، فإنه في الحالات التي يقرر فيها مجلس الأمن تضمين ولاية عملية حفظ السلام مهمة تتعلق بحماية العاملين في مجال الإغاثة أو المساعدة الإنسانية وتوفيرها لمحتاجيها على الأرض، نؤكد وبكل قوة - ضرورة إتاحة مجلس الأمن - وفي نفس الولاية - الموارد الملائمة لأفراد وقوات الأمم المتحدة للاضطلاع بهذه المهمة التي أظهرت تجارب عديدة واضحة، مثل عملية البوسنة، مدى الخطورة التي يمكن أن تتصف بها.

ثانيا، يلاحظ وفد مصر، منذ عدة أشهر، محاولات عديدة من جانب أطراف مختلفة سواء من داخل عضوية الأمم المتحدة أو خارجها، للدفع بمفاهيم مبهمة أو غير متفق عليها تحت العنوان الذي صار فضفاضا، وهو حفظ السلام.

وللأسف، فإن هذه المحاولات - ومن بينها ما يتم خارج المحافل الرسمية للأمم المتحدة - تبعد كثيرا عن المفاهيم المتعارف عليها لحفظ السلام، سواء التقليدية منها أو حتى المتطورة والحديثة التي تتابعها الكثير من الدول الأعضاء بقدر من الترقب المشوب بعدم الارتياح. كما أن هناك خطورة ينبغي أن أشير إليها هنا تتمثل في التراجع التدريجي الذي ربما يصل إلى درجة الاختفاء لمفهوم عمليات حفظ السلام كما عرفناها في السابق. ربما لحساب ظهور مفاهيم جديدة على نمط "عمليات السلام" مثلا. وهذا الأمر يجب على الجمعية العامة وأجهزتها المعنية، بصفتها ممثلة للعضوية الكاملة للمنظمة، أن تبت فيه، وألا يكتفى فيه برأي مجلس الأمن، خاصة مع الأخذ في الاعتبار أن الجمعية العامة كانت هي المحفل الذي أقر المفاهيم الأصلية لعمليات حفظ السلام عام ١٩٥٧.

ثالثا، نلاحظ - من ناحية أخرى - اهتمام المجلس واستعداده، في حدود الميثاق، للتجاوب مع حالات يتم فيها استهداف إعاقة وصول المساعدات الإنسانية عمدا في عدد من النزاعات التي ينظر فيها المجلس. ولكن يهمنا في الوقت ذاته التأكيد على ضرورة أن يأتي التنفيذ في إطار من الاحترام الكامل للقواعد الخاصة بعمل أنشطة الإغاثة وتوصيل المساعدات لمحتاجيها، بما في ذلك احترام قوانين الدولة المضيفة والحصول على موافقتها المسبقة، وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية الملحقة بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ الذي يؤكد على مبادئ الحياد وعدم المحاباة والإنسانية باعتبارها المبادئ الأساسية للعمل الإنساني.

رابعا، يود وفد مصر، واتصالا بالنقطة السابقة، الإشادة بالدور الذي يقوم به كثير من المنظمات غير الحكومية في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة، سواء في حالات الكوارث الطبيعية أو خلال النزاعات المسلحة. إن أكثر ما يكسب هذه المنظمات مصداقية ويعزز دورها هو مدى التزامها بأهدافها الإنسانية والخيرية وحيدتها التامة ونزاهتها في التعامل مع الحالات الإنسانية، وذلك مع احترامها الكامل للسيادة الوطنية والقوانين الداخلية للدولة المعنية.

خامسا، إن الأطفال هم أكثر الفئات تضررا في فترات النزاع المسلح. فسواء استخدم الأطفال كوقود للحرب، أو سقطوا ضحايا للنزاعات، فما يلحق بهم من أضرار على المستوى البدني والنفسي والصحي والتعليمي لا ينتهي بانتهاء الصراع، بل قد تمتد آثاره السلبية لتلحق بالجيل التالي. وكذلك فإن ما يصيب النساء في الحروب ليس أقل خطورة. ومن هنا أصبح إيلاء عناية خاصة للأطفال والنساء في برامج إعادة تأهيل المجتمع بعد انتهاء الصراع أحد المكونات الأساسية لبناء السلام فيما بعد النزاع. وهي الإجراءات التي تستهدف القضاء على أسباب النزاع ومحو آثاره كي لا يتجدد مرة أخرى. وعلى هذا النحو، فهذا الأمر يدخل - من وجهة نظر شريحة عريضة للغاية من أعضاء الأمم المتحدة - في صميم اختصاص الجمعية العامة، صاحبة الدور الرئيسي في مثل تلك الإجراءات. فالجمعية العامة هي التي قامت بوضع شروط ومعايير بناء السلام بعد انتهاء النزاع في إطار مجموعة العمل الخاصة بخطة السلام وهي التي تستطيع أي الجمعية العامة - شحذ همة المنظومة، في كافة عناصرها وأجهزتها ووكالاتها، من أجل إعادة التأهيل لمجتمع ما بعد توقف النزاع وتسويته، وكذلك حشد الموارد لتحقيق هذا الهدف.

سادسا، إن المطلوب من مجلس الأمن، في معالجته لدوره، الالتزام بكافة متطلبات الميثاق وطبقا للدور المحدد للمجلس ومسؤولياته في التصدي لأي تهديد للأمن والسلم الدوليين. وفي رأينا أنه ينبغي الحذر من توسيع إطار ومفاهيم مسؤوليات المجلس طالما لم يتم الاتفاق على تعديل تشكيله والقواعد الحاكمة لعمله وأسلوبه الحالي في ممارسة دوره وحدود مسؤولياته، وإلا لوقع خرق، نراه جسيما للميثاق ومبادئه ... أو لأدى ذلك إلى فشل المجلس في مواجهة دوره ومتطلباته، وبشكل سوف ينعكس - لا شك - على أهمية دوره والاحترام الذي يجب أن يحظى به في معالجته لكل موضوعات الاهتمام "المشروع" من قبله دفاعا عن مصالح المجتمع الدولي مثلما تجمع عليها عضوية المنظمة الدولية.

كما نؤيد فكرة التشاور المستمر بين المجلس والجمعية العامة، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحقيقا للمزيد من التقارب والتنسيق ومنعا للازدواجية، وبما يؤدي إلى التكامل بين ما يضطلع به المجلس في مرحلة النزاع وما تختص به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المراحل التالية، ومع الاحترام الكامل - وهو ما سبق التحدث به - لاختصاصات كافة أجهزة المنظمة مثلما نص عليها الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي ولبلدي، وأقدر له حق التقدير ذكره للعلاقات الممتازة بين بلدينا. وسوف أذكر زيارتي الأخيرة للقاهرة ولقائي مع صديقي العزيز وزير خارجيته السيد عمرو موسى وكذلك لقائي بالرئيس حسني مبارك.

المتكلم التالي على القائمة هو ممثل بيلاروس، وأدعوه لأخذ مقعد على طاولة المجلس وإلقاء كلمته.

السيد فانتسيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ترحب بيلاروس بكم، سيدي، رئيسا لمجلس الأمن وممثلا لدولة عضو نشط في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز. ونحن على يقين من أن رياستكم سوف تثري أنشطة مجلس الأمن وتعطيها مزيدا من الدينامية والفعالية، وهو ما يؤكده جدول أعمال المجلس بما فيه من موضوعات كثيرة.

وترحب حكومة جمهورية بيلاروس بما يوليه مجلس الأمن من اهتمام متزايد بالقضايا الإنسانية. ويظل العنصر الإنساني حلقة وصل مركزية في أنشطة إقامة السلم والأمن الدوليين. إن بيلاروس، التي فقدت ربع سكانها في الحرب العالمية الثانية، لتدرك قيمة الإنسانية والأنشطة الإنسانية وتقدرها حق قدرها. ولا شك أن تركيز انتباه المجلس على النواحي الإنسانية في صيانة السلم والاستقرار العالمي يعزز كثيرا من دوره باعتباره من هيئات الأمم المتحدة المحورية في الشؤون الدولية.

ومن ناحية أخرى يدرك المجتمعون في هذه القاعة اليوم أن هذه القضية لم تحظ بهذه الأهمية بمحض الصدفة. فالحروب والصراعات التي جلبت الآلام لملايين البشر وأجهزت علـــى أرواح كثيـــرة، وما زالت، إنما هي حقيقة موجعة. ومن المؤسف أن تحليل الأوضاع الدولية في مفترق القـــرن والألفيـــة لا يبعث على الأمل في أن تخف وطأة الصراعات المسلحة في العالم كثيرا في المستقبل القريب.

وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على التقدم الكبير الذي حققه مجلس الأمن في تحديد البعد الإنساني في ولايات قوات حفظ السلام. وترحب بيلاروس على وجه الخصوص بقرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) الذي أصدره مؤخرا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينص القرار على أن من ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

"أنه يجوز للبعثة أن تتخذ الإجراءات الضرورية، في مناطق انتشار كتائب المشاة التابعة لها وحسبما ترى، في حدود قدراتها لحماية موظفي الأمم المتحدة وأفراد اللجنة العسكرية المشتركة؛ والمرافق والمنشآت والمعدات في المواقع المشتركة؛ وكفالة أمن وحرية تنقل أفرادها؛ وحماية المدنيين الذين يحدق بهم تهديد بالعنف الجسدي؛" (القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، الفقرة ٨)

ونحن على يقين من أن التدابير المتخذة، إلى جانب الأدوات الأخرى المتاحة لمجلس الأمن - وأولها فرض حظر فعال على الأسلحة في منطقة الصراع - ستتيح لنا تحسين الحالة كثيرا فيما يتعلق بضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وهو موضوع ناقشه مجلس الأمن بالتفصيل في شباط/فبراير.

إن من المهام الأولى لجميع بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني - من دون عائق - إلى المحتاجين في مناطق القتال، ومن مسؤولية مجلس الأمن رصد تنفيذها هذه المهمة. ويبعث فينا القرار المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية أملا من هذه الناحية. وعلى جميع المسؤولين عن انتهاكات القواعد المتعلقة بحماية هؤلاء الأفراد أن يتحملوا عواقب تلك المسؤولية الخطيرة، لأن وصول المساعدات في الوقت المناسب هو الذي يحدد في كثير من الأحيان أهم مهمة، ألا وهي إنقاذ الأرواح.

وفي هذا السياق، ليس في وسع مجلس الأمن أن يتغاضى أكثر من ذلك عن عدم معاقبة المجرمين، لأن لذلك عواقب وخيمة في معظم الحالات. وفي هذا الصدد تظل مسألة الضمان القانوني للأنشطة الإنسانية ولضرورة إقامة أدوات حقيقية تمكن المجتمع الدولي من ملاحقة كل الذين ينتهكون المواثيق الدولية الخاصة بالقانون الإنساني من المسؤوليات الأولية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإذا لم نجد حلا فعالا لهذه المشاكل فسنظل مكتوفي الأيدي أمام الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين وأفراد الأنشطة الإنسانية والموظفين الدبلوماسيين، والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

وتظل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن من الأدوات المهمة في ضمان السلم والأمن. ونحن مقتنعون بنجاعتها القصوى في عدد من مناطق الصراع في العالم. وأنغولا مثال على ذلك، فلا شك أن الجهود المثمرة التي يبذلها رئيس لجنة الجزاءات، السفير روبرت فاولر، تؤتي نتائجها الإيجابية.

وبرغم نجاعة الجزاءات في بعض المناطق، فإننا نشهد حالات يؤدي فيها تدبير من تدابير الجزاءات إلى نتيجة عكسية تماما. والحالة في العراق خير شاهد على ذلك. ليس بوسعنا أن نلتزم الصمت إزاء هذا التناقض في الأنشطة الإنسانية. فالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي أشاع التفاؤل حين اعتماده لدى كثير من الدول الأعضاء كوسيلة للتغلب على الأزمة الإنسانية في ذلك البلد لم يحقق الآمال المعقودة عليه. ونعتقد أن من الواجب مناقشة هذا الموضوع مناقشة مستفيضة في مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن وأن نتخذ أنجع التدابير لعلاجه.

وقد اتسم العام الماضي ببروز اتجاهات جديدة ونهج جديدة لدى مجلس الأمن، بل ولدى الأمم المتحدة في مجملها، إزاء النظر في عدد من الأبعاد الأساسية للأنشطة الإنسانية. وقد استرعى انتباه المجتمع الدولي ظهور مفهوم ما يسمى بالتدخل الإنساني. ونحن نعتقد أن أساس هذا النهج غير منطقي من أساسه. فنحن لا نستطيع أن نضع حدا للحرب عن طريق الحرب، ولا نستطيع تصحيح انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق أعمال غير إنسانية. وفي مفهومنا أن إعطاء الصفة القانونية لهذا النهج إنما يحمل نذرا خطيرة للمستقبل. ففي الظروف الجديدة، حيث تغيرت طبيعة الصراعات، لا بد من أن تسعى البشرية إلى حل وسط وإلى توازن حقيقي بين سيادة الدولة وسيادة الفرد. ونحن نرى أساس هذا العمل في ميثاق الأمم المتحدة. وقد اقترحت بيلاروس، كوسيلة لمناقشة هذه المسألة، إنشاء فريق مفتوح العضوية في الجمعية العامة. ويمكن أيضا أن يكون لتنفيذ برنامج ثقافة السلم دور هام في هذا السبيل. ونحن نشهد كثيرا من الجهود المثمرة التي تبذلها بنغلاديش في هذا المجال.

ومن الواضح أن موضوع مناقشة اليوم يزداد ثراء وأهمية من ناحية المضمون يوما بعد يوم. وبيلاروس على استعداد للإدلاء بدلوها في هذا النشاط، وستبذل قصارى جهدها لإعطاء هذه المناقشات في مجلس الأمن مضمونا ومعنى حقيقيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على كلماته الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي. وأدعوه إلى العودة إلى المقعد المخصص له إلى جانب مجلس الأمن.

وبالنظر لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة الأعضاء في المجلس، أن أوقف الجلسة حتى الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة في الساعة ١٣/٣٥.